

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٩٦٧

الثلاثاء، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أكرم (باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد كنوزين
	ألمانيا السيد بلوغر
	إسبانيا السيد أرياس
	أنغولا السيد لوكاس
	البرازيل السيد ساردنبرغ
	بنن السيد آدشي
	الجزائر السيد باعلي
	رومانيا السيد موتوك
	شيلي السيد مونيوز
	الصين السيد جانغ يشان
	فرنسا السيد دلا سابلير
	الفلبين السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد كتنغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2004/348)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



السيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد هولكيري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/348، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أرحب بحضور معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام، في هذه الجلسة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأعطيه الكلمة.

السيد هولكيري (تكلم بالانكليزية): هذا هو أول تقرير أقدمه للمجلس بعد موجة العنف الوحشية التي وقعت في منتصف شهر آذار/مارس. ويمثل هذا العنف أخطر نقسة لجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال السنوات الخمس الماضية، فقد زعزع أسس هذه البعثة، وشكل تحديا لاستدامة جهود المجتمع الدولي لبناء كوسوفو المتعددة الأعراق حيث يمكن لكل المواطنين أن يعيشوا في سلام وأمن. وستبذل بعثة الأمم المتحدة قصارى جهدها كيما يقدم كل من حرض على العنف أو تورط فيه إلى العدالة. وقد ألقى القبض على حوالي ٢٧٠ شخصا

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2004/348)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وأوكرانيا وأيرلندا وأيسلندا وصربيا والجبل الأسود واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالسيد دراسكوفيتش، وزير خارجية صربيا والجبل الأسود.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دراسكوفيتش (صربيا والجبل الأسود) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى

كما عانت البعثة من صدمة أخرى، عندما قُتل في ١٧ نيسان/أبريل ثلاثة من ضباط المؤسسة الإصلاحية من الولايات المتحدة وأصيب ١١ آخرون - منهم ١٠ من الضباط من الولايات المتحدة وضابط نمساوي واحد - عندما أطلق ضابط من وحدة الشرطة الخاصة الأردنية النار دون أي استفزاز. وقُتل ضابط الشرطة الأردني عندما رد ضباط الولايات المتحدة على النار بالمثل. ويجري التحقيق مع زملائه الأربعة، وهم ضباط أردنيون أيضاً، حول دورهم في هذه الجريمة. ولا يزال أحدهم قيد الاحتجاز.

وقد دفعتنا أحداث العنف في بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى التفكير ملياً وبإمعان في وضعنا. هل كان ردنا مناسباً؟ وهل فعلنا ما يكفي لمنع العنف؟ فالسرعة التي انتشر بها العنف في كوسوفو فاقت قدرة قوة كوسوفو وقوات الأمن التابعة للبعثة على الرد. ولا تملك البعثة وسيلة لزيادة قوات الأمن؛ ولم تُعزز قوة كوسوفو إلا بعد انتهاء أعمال العنف. وتعكف بعثتنا على استعراض الإجراءات التشغيلية والتنسيق في الرد على الأزمات. ولهذه الغاية، عينت مجلساً للاستعراض لدراسة ردنا، وستتخذ اللازم بناء على توصياته.

وإزاء القلاقل التي وقعت في آذار/مارس، وبعد ضغوط من المجتمع الدولي، أبدى رئيس الوزراء وغيره من الزعماء السياسيين الرئيسيين شعوراً بالمسؤولية من خلال الدعوة إلى وقف العنف. ومع ذلك، فقد تأخر هؤلاء في إدانة الاعتداءات على الأقليات وعلى المواقع التابعة للأقليات، بما فيها المواقع الدينية والثقافية، تحديداً.

واستغل بعض السياسيين وقوع العنف لتجديد المطالبة بالاستقلال. وتعجل بعض كبار المسؤولين الحكوميين ووسائل الإعلام المحلية الحكم على سبب غرق الشبان الألبان في ١٦ آذار/مارس مما ساهم في إثارة المشاكل. وغالى البعض

حتى الآن. والأولوية في الوقت الراهن هي تركيز التحقيقات على المنظمين الرئيسيين فضلاً عن حالات القتل والحرق.

وينظر المدعون العامون المحليون حالياً في أكثر من ١٣٠ دعوى ترتبط بأعمال الشعب ارتباطاً مباشراً. وكلف مدعون عامون دوليون بالنظر في حوالي ٥٠ دعوى ذات طابع أشد خطورة. وهدفنا هو حسم تلك القضايا ومعاقبة الجناة. وتيسيراً لذلك، طلبت البعثة ١٠٠ من محققي الشرطة الإضافيين، وستة مدعين عامين دوليين وثلاثة قضاة دوليين. وقد وصل إلى كوسوفو ١٤ من محققي الشرطة حتى الآن، وتتوقع وصول ٢٠ آخرين على الأقل عما قريب، ونحن ممتنون جداً لذلك. إلا أننا نطلب التزاماً أكثر تحديداً من الدول الأعضاء لتمكيننا من المضي قدماً في التحقيقات.

لقد أثار القبض على المشتبه فيهم الرئيسيين في أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس بعض مظاهرات الاحتجاج. غير أن تلك المظاهرات كانت منعزلة وتحرك السياسة المحليون على وجه السرعة هذه المرة لحض روابط المحاربين القدماء والطلبة على عدم المشاركة والامتناع عن العنف.

وأدى التركيز على التحقيقات في أعمال العنف إلى الحد من قدرتنا في مجالات أخرى، بما فيها مكافحة الفساد. ومع ذلك، تحقق بعض التقدم في هذا المجال بإلقاء القبض على ثلاثة أشخاص في الآونة الأخيرة.

ووقعت أعمال عنف أخرى بعد أحداث آذار/مارس. والتحقيقات تسير بصورة جيدة في حادث قتل اثنين من رجال الشرطة، أحدهما محلي والآخر دولي، بالقرب من بودوييفو في ٢٣ آذار/مارس. وتم تحديد هوية الجناة الأربعة المشتبه فيهم. وقُتل أحد المهاجمين في الاشتباك مع الشرطة. وألقي القبض على مشتبه آخر بعد ذلك، وتجري التحريات حالياً لتحديد مكان الاثنين الآخرين.

إعادة بناء الهياكل المادية مجرد خطوة أولى. وتعتبر استعادة ثقة الجاليات المتضررة أكثر أهمية بكثير.

أما البيئة الأمنية الراهنة في كوسوفو فلا تفضي إلى العودة القسرية لأفراد جاليات الأقليات إلى منازلهم في كوسوفو. وإننا نحث البلدان التي تم فيها منح الحماية للأشخاص الذين ينتمون إلى جاليات الأقليات في كوسوفو، على تمديد هذه الحماية إلى الوقت الذي يتم فيه ضمان عودتهم في ظروف من السلامة والكرامة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويمكن كفالة حقوق جميع الجاليات في كوسوفو قبل كل شيء عن طريق تنفيذ معايير كوسوفو تنفيذًا صارما. ولا تزال معايير كوسوفو تتسم بأولوية عليا بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وتنص خطة تنفيذ معايير كوسوفو بالتفصيل على الإجراءات التي ترمي إلى استيفاء المعايير والجهات المسؤولة عن اتخاذ هذه الإجراءات والوقت الذي يتوخى فيه اتخاذها.

وشرعت المؤسسات المؤقتة وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في العمل معا على تنفيذ الخطة في اليوم الذي أعلننا فيه عن وثيقة "معايير كوسوفو" في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وكنا بصدد وضع اللمسات النهائية على الخطة عندما اندلع العنف في آذار/مارس. وبعد ذلك بأيام، أي في ٣١ آذار/مارس، قمت ورئيس الوزراء ريكسهيبي بالشروع في الخطة. وكان ذلك بمثابة إعلان عن عزمنا على التغلب على تركة العنف وعلى رسم مسار السياسة في المستقبل.

ويعتبر التزام المؤسسات المؤقتة وشعب كوسوفو بتنفيذ الخطة أمرا حاسما لنجاحها في جميع مجالات المعايير. وستكون الانتخابات القادمة بمثابة اختبار لذلك الالتزام. وأتوقع أن تتسم الحملة الانتخابية بطابع سياسي ناضج وسرعة تشكيل حكومة جديدة. ومن اللازم أن تحافظ جميع

إلى حد تبرير العنف كرد مشروع على الهياكل الصربية الموازية و "سوء إدارة" الأمم المتحدة. وأدى قيام وسائط الإعلام المحلية بنقل الأنباء على نحو يتسم بالاستفزاز ويفتقر إلى الموضوعية المهنية إلى تأجيج الحالة.

وكان ما ترتب على أعمال العنف ضد أفراد جاليات كوسوفو الصربية والعجربية والأشكالية من آثار مثيرا. وتم تشريد نحو ١٠٠ ٤ شخص في مجرد يومين. ومن الواضح أنه ترتبت على العنف آثار ضارة جدا على مجمل عمليات العودة. وتعتمد إمكانية استمرار عمليات العودة في عام ٢٠٠٤ على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك قيام مؤسسات الحكم المحلي المؤقتة ومجتمع كوسوفو باتخاذ المبادرات اللازمة لبناء الثقة وتعزيز الأمن. وسيعتمد الكثير على فعالية ووضوح المبادرة التي اتخذتها المؤسسات المؤقتة لإعادة بناء ما تم تدميره وكذلك على قيام المؤسسات المؤقتة بالاتصال بجاليات الأقليات وعلى جهود بناء الثقة والمصالحة.

وسيتطلب إحراز تقدم بشأن عمليات العودة - بما في ذلك عودة المشردين حديثا - وكفالة هئية بيئة آمنة للعودة، تحقيق زيادة كبرى في الحماية التي توفرها قوة كوسوفو والشرطة كما وكيفيا. وتمس الحاجة إلى قيام قوة كوسوفو في المستقبل القريب بوجه خاص إلى الاضطلاع بدور في هئية مناخ آمن لعمليات العودة والجاليات الأقليات، أكثر أهمية مما تم توحيه في مطلع هذا العام.

وأما مبادرة حكومة كوسوفو لإعادة بناء المنازل المتضررة فتستحق الثناء، وأعربت من جانبي عن ترحيبي بها. إلا أنه يتعين ألا يسمح بأن يصبح الإعمار جهدا يتسم بالفتور والسطحية. وستواصل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو العمل مع المؤسسات المؤقتة من أجل كفالة تهدئة شواغل أفراد الجاليات بصورة تامة طوال العملية. وتعتبر

عمل المؤسسات المؤقتة وفي مؤسسات كوسوفو الأخرى. وإني أفهم ما يساورها من شكوك بعد الصدمة الفظيعة لما وقع مؤخرًا من عنف، إلا أن هذه المشاركة هي السبيل الأفضل لكفالة إسماع صوتها وحماية مصالحها.

ويدرك أعضاء المجلس، أن أحد المعايير الثمانية هو إجراء حوار مباشر بين بريشتينا وبلغراد. وقبل اندلاع العنف بأيام قليلة، نجحت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في الشروع في حوار مباشر في فريقين عاملين - بشأن الطاقة والأشخاص المفقودين. ومما يؤسف له أن اندلاع القلاقل اضطرنا إلى تأجيل العملية.

وفي الأسابيع التي انقضت منذ أعمال العنف، أخبرني الزعماء في بلغراد وبريشتينا بأن الحوار موقوف في ظل الحالة السياسية الراهنة. بيد أنه لا يمكن إغفاله أو إرجاؤه إلى ما لا نهاية بوصفه أحد المعايير. وسأحاول أن أكفل استئناف الحوار المباشر بأسرع ما يمكن.

وتعزيز الحكم المحلي عنصر هام من عناصر المعايير المذكورة وهو مفتاح ضمان التعايش السلمي بين جميع الطوائف. وقد بدأ العمل في هذا المجال. ويلزم لنجاح ذلك العمل مشاركة كاملة وبنّاءة من جانب جميع الطوائف، فضلاً عن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. ويتمثل الهدف في إقامة هياكل حكومية فعالة على الصعيد المحلي دون أي تقسيم أو تحويل لكوسوفو إلى كانتونات، فكلاهما غير عملي أو مستدام.

وقد أحطنا علماً بالخطة التي اقترحها رئيس الوزراء الصربي كوستونيتشا وأقرتها الجمعية الوطنية في صربيا. ونشارك بلغراد شواغها بشأن استدامة الطائفة الصربية في كوسوفو من الوجهتين الأمنية والاقتصادية.

غير أن العنصر الرئيسي في إصلاح الحكم المحلي على نحو فعال ودائم يتمثل في وضع أي مفهوم ومناقشته

الأحزاب السياسية على دعمها الكامل لعملية المعايير وأن تعمل الحكومة القادمة، مهما كان تكوينها، بكل جد على كفالة إحراز أكبر قدر ممكن من التقدم بشأن المعايير.

وتعتبر خطة التنفيذ شاملة وتتضمن تفاصيل العديد من السياسات. وهناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به وقدر يسير من الوقت للقيام به. وسيقتضي إحراز تقدم بهذا شاقاً من جانب جميع مؤسسات كوسوفو، على كل من الصعيد المركزي وعلى صعيد البلديات. وبعثة الأمم المتحدة مصممة على تقديم كل ما تستطيعه من دعم لشعب وحكومة كوسوفو من أجل إحراز أكبر قدر ممكن من التقدم. وتعتبر الشراكة بين المؤسسات المؤقتة وبعثة الأمم المتحدة السبيل الوحيد أمام كوسوفو لإحراز تقدم.

وكان وضع إجراءات جديدة وصارمة في خطة التنفيذ في مجال العودة والجاليات بالإضافة إلى حرية التنقل أمراً جوهرياً لعكس الحقائق الجديدة في كوسوفو. بيد أنني أشعر بالقلق لأن مستوى الالتزام الذي أبدته المؤسسات المؤقتة حتى الآن في هذه المجالات ليس كافياً. وفي أعقاب العنف، كان الموعد النهائي المحدد لإصدار السياسات المنقحة في الخطة بشأن هذه المجالات قد فات. وتمس الحاجة إلى قيام المؤسسات المؤقتة بعمل المزيد. وأعلم أن رئيس الوزراء يشاطرن رأيي وأمل بأن يبدي قريبا الالتزام اللازم.

ويعلم أعضاء المجلس، أن الجالية الصربية اختارت عدم المشاركة في عملية المعايير. وأود أن أعرب عن أسفي لذلك، وسأواصل جهودي لتشجيعها على تغيير رأيها. أما الجاليات الأخرى غير الألبانية، فتشارك في العملية لأنها تعي أن عملية المعايير إنما تتعلق بتحسين أحوال جالياتها، وبالفعل جميع الجاليات في كوسوفو.

ولا يزال الباب مفتوحاً أمام الجالية الصربية للمشاركة. وإني أشجعها أيضاً على العودة إلى المشاركة في

والاتفاق عليه بواسطة الأطراف داخل كوسوفو ذاتها. والمبدأ الذي نسترشد به في هذا الصدد هو أن نقل السلطات إلى المجتمعات المحلية وإصلاح الحكم المحلي لا بد أن يكونا مقبولين لدى جميع الطوائف. وذلك معناه أن يتمتع السكان جميعاً بمزايا إصلاح الحكم المحلي ويشتركوا في مسؤولياته.

ونرى من الأمور المشجعة استمرار المجتمع الدولي في تقديمه الدعم ومشاركته النشطة في تنفيذ السياسات التالية: المعايير، والحوار، وإصلاح الحكم المحلي. وفي هذا الصدد، نعرب عن ترحيبنا باشتراك فريق الاتصال بالمهام الأخرى.

وما برحت الخوصصة تشكل منذ فترة من الزمن إحدى المسائل الحاسمة في حياة كوسوفو الاقتصادية. وليس سراً أن هذه العملية تحفها الصعوبات، من الوجهتين القانونية والسياسية على حد سواء. ومن دواعي سروري أن أبلغ المجلس اليوم بإحراز شيء من التقدم في هذا المجال في الآونة الأخيرة، بالاتفاق بين البعثة والمؤسسات المؤقتة للحكم المحلي على الإجراءات التنفيذية.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أقول كلمة هامة عن مستقبل كوسوفو السياسي. لقد وافق مجلس الأمن على الآلية الخاصة بإجراء استعراض لاستعداد كوسوفو لأن يُنظر في وضعها في المستقبل. ولا أملك القول بما ينبغي أن يكون القرار في هذا الصدد، رغم أني سأطلع المجلس بالتأكيد على رأيي حين يأتي الوقت لذلك. و للمجلس عندئذ أمر اتخاذ القرار. ولكن بما أنه لم يبق سوى ما يزيد قليلاً عن عام على منتصف ٢٠٠٥، فينبغي التفكير الآن في كيفية معالجة الخيارات الصعبة الماثلة في المستقبل.

وما زال ينتظرنا في البعثة، كما ينتظر شعب كوسوفو وحكومتها، كثير من العمل. ومواصلة مجلس الأمن والاجتماع الدولي تقديم الدعم أمر لا غنى عنه ويلقى الترحيب منا جميعاً.

وبالنظر إلى المستقبل، نعزم مواصلة مهمتنا، بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، في إعداد مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لتولي مهامها. ويعني هذا، إضافة إلى بناء القدرات، نقل مزيد من الاختصاصات بمرور الوقت من البعثة. وقد طلبت إلى جميع أركان البعثة ومكاتبها أن تشرك المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي قدر الإمكان في أعمالها، بما في ذلك في المجالات المقصورة عليها. وتلك التدابير هي الطريق الصحيح للتقدم إذا ما أردنا أن ننشئ حكومة مسؤولة وفعالة حقاً في كوسوفو. أما الوضع القائم فلا يتيح مثل هذا التغيير. غير أن جهودنا لبناء وزيادة الاشتراك مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة ستتوقف بطبيعة الحال إلى حد كبير على مدى جدية تلك المؤسسات في التزامها بالاضطلاع بالمسؤولية التي نسندها إليها. ويجب عليها فوق كل شيء أن تُظهر تقدماً حقيقياً في تطبيق المعايير، والمصالحة، وإصلاح الحكم المحلي.

أما عن البعثة، فصحيح أيضاً أنه ينبغي أن ننظر فيما إذا كانت هياكلها وتنظيمها أكثر الهياكل والتنظيمات فعالية لمواجهة ظروف اليوم والغد. وقد كانت البعثة دائماً بعثة متغيرة حسب تغير الاحتياجات والتحديات في كوسوفو. فدورنا على الصعيد البلدي، على سبيل المثال،

من هذا العام، طُرد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ صربي، بينما أُحرقت أو دُمّرت منازل ٤٠ ٠٠٠ صربي، بالترافق مع ١١٥ كنيسة وديرا والمئات من المقابر. وخلال تلك الفترة، قُتل أو اختُطف ما يقرب من ٢ ٥٠٠ صربي، بمن فيهم عشرات الأطفال.

ولم يرد الإداريون الدوليون والمؤسسات المؤقتة في الإقليم بحزم كافٍ. ولذلك، في ١٧ آذار/مارس، شرع عشرات الآلاف من الألبان، تحرضهم وسائط الإعلام المحلية والمتعصبون، في قتل الصرب وتدمير المعالم الأثرية الصربية والمسيحية التي ترجع إلى قرون في الإقليم.

ولا يمكن إنكار أن نظام سلوبودان ميلوسوفيتش كان مسؤولاً عن ارتكاب العديد من الجرائم ضد ألبان كوسوفو، حيث طرد عشرات الآلاف منهم خلال حملة القصف بالقنابل التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي. ولكن نفس ذلك النظام كان وحشياً بقدر متساوٍ كما أوقع الضرر أيضاً بالصرب، الذين في معظمهم قاوموا ذلك النظام وعارضوه. وقاتل مئات الآلاف من الصرب لأكثر من عشرة أعوام ضد ديكتاتورية ميلوسوفيتش وإرهابه وحروبه وفظائعه. إنني أقول ذلك كي أذكر المجلس، باعتزاز، بالقيم الديمقراطية التي أظهرها الصرب خلال سنوات العزلة تلك.

إن رئيس بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو وممثل الأمين العام، السيد هاري هولكيري، أصدر مؤخراً وثيقة "المعايير الخاصة بكوسوفو" بوصفها السبيل الوحيد لبناء كوسوفو وميتوهيا الديمقراطية والمتعددة الأعراق والمتعددة الثقافات.

ولا بد أن يكون المعلم الأساسي لهذه المعايير هو إزالة نتائج التطهير العرقي للصرب، والعمل على توفير أمنهم الكامل وحققهم في الحياة وغيره من الحقوق الإنسانية والمدنية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد هولكيري على إحاطته الإعلامية للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية في صربيا والجبل الأسود، السيد فوك دراسكوفيتش.

السيد دراسكوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن تقديري لكم يا سيدي الرئيس ولأعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس في هذه المسألة البالغة الأهمية التي تتعلق ببلدي ومقاطعة كوسوفو وميتوهيا.

وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره المتعمق عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. ورغم أن الوقائع التي يعرضها التقرير هي أبعد شيء عن أن تكون مشجعة، فإن وفدي يرحب بموضوعيته واستنتاجاته البناءة. واسمحوا لي أيضاً بأن أشكر الممثل الخاص هاري هولكيري على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ولقد أتيت إلى هنا لأدعو المجلس إلى أن يضمن قدراً أكبر من الاحترام المتسم بمزيد من التصميم لميثاق الأمم المتحدة والامتثال الدقيق لقرار مجلس الأمن ١٢٤ (١٩٩٩) بشأن كوسوفو وميتوهيا وتنفيذه.

فمقاطعة كوسوفو وميتوهيا تمثل جرحاً غائراً بالنسبة للصرب والألبان فضلاً عن المجتمع الدولي بأسره. وفي أعقاب أعمال العنف الجماعية التي ارتكبت في ١٧ و ١٨ آذار/مارس من هذا العام ضد الصرب، والتدمير البربري للكنائس والمواقع الثقافية التي يبلغ عمرها قروناً من الزمن، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً لم يتصد بالقدر الكافي للمأساة التي يعانها الشعب الصربي في تلك المقاطعة.

ومن ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، حينما تولت الأمم المتحدة والقوات المدنية والعسكرية الدولية السيطرة على إقليم كوسوفو وميتوهيا وإدارته، وحتى ١٧ آذار/مارس

بشكل مفرح، كما أن هذا الغيتو للمعاناة البشرية لا يمكن أن يشكل الأساس لأي مركز نهائي لكوسوفو وميتوهيا. وتفضل حكومة صربيا والدولة الاتحادية لصربيا والجبل الأسود احترام الحقوق الأساسية لجميع مواطنيهما والاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ جميع المعايير الأوروبية في كوسوفو وميتوهيا.

وندعو إلى بدء حوار مخلص على جميع المستويات بين الألبان والصرب - إما حوار مباشر أو من خلال المساعي الحميدة للمجتمع الدولي. ولا يمكن التوصل إلى اتفاق دون إجراء مفاوضات. كما لا يمكن إنهاء الأعمال العدائية بالاستمرار في الأعمال العدائية. والطريق الوحيد إلى الأمام هو من خلال الحوار والمصالحة.

وأشكركم، السيد الرئيس، كما أشكر الأمين العام وأعضاء المجلس على عنايتهم الكريمة واهتمامكم الصادق بشعب بلدي.

السيد أمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أسوة بزملائي الآخرين، أنا على يقين بأني ممن جدا للممثل الخاص للأمين العام وللوزير دراسكوفيتش على إسهاماتهما. وأود أن أعرب عن تأييدي للملاحظات التي سيدي بها بعد قليل السفير راين بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد شهدنا من فورنا أخطر اندلاع لأعمال العنف بين الأعراق في كوسوفو منذ عام ١٩٩٩. ولا شك أن هذه الأعمال أدت إلى تدمير سمعة كوسوفو بشدة كما أظهرت أنه ما زال هناك شوط طويل نقطعه لبناء التسامح الضروري في كوسوفو. وجميع الأطراف بحاجة إلى إن تدرك بوضوح أننا لا يمكن أن ندير عقارب الساعة إلى الوراء للعودة إلى أسوأ جوانب الصراع بين الأعراق.

والعرقية. وبعبارة أخرى، فإن من الملحّ أن يعاد بناء حوالي ٤٠.٠٠٠ من المنازل الصربية التي دمرت وأحرقت وأن يبدأ فوراً إعادة تعمير وترميم الكنائس والأديرة وغيرها من مواقع التراث الثقافي، تحت الإشراف الكامل لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وينبغي أن تمول كل تلك الجهود دولياً، نظراً لأن المجتمع الدولي ما زال مسؤولاً عن كوسوفو وميتوهيا منذ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وفي نفس الوقت، ينبغي تعقب مرتكبي كل جرائم القتل والاختطاف وأعمال التخريب ضد تلك المواقع الثقافية والدينية وإلقاء القبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة. وعلى نحو خاص، ينبغي أن يكون من واجب القوات العسكرية وقوات الشرطة الدولية أن تحرس بيقظة الكنائس والأديرة، التي تنتمي إلى التراث الثقافي للعالم بأسره. وباختصار، أناشد المجتمع الدولي أن يساعد ويعاون الصرب وغيرهم من غير الألبان بنفس الطريقة التي جرت بها مساعدة السكان الألبان بعد ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

إن حكومة صربيا ومجلس وزراء صربيا والجبل الأسود يفضلان لامركزية السلطة في كوسوفو وميتوهيا من خلال إنشاء أعلى مستوى من الحكم الذاتي المحلي في البلديات والمدن والقرى التي يسكنها الصرب وما يسمى بالجيوب الصربية. وقد أشارت حكومة صربيا، في الخطة التي وافق عليها البرلمان، إلى تلك الوحدات للحكم الذاتي المحلي بوصفها مناطق. وبممكننا حتى أن نقبل تعبيرا آخر، لأن المهم هو المضمون. وذلك النوع من الحكم الذاتي يمهّد الطريق لإنشاء كوسوفو وميتوهيا المتعددة الأعراق والمتعددة الثقافات، بما يفرضي إلى تحقيق المصالحة بين الصرب والألبان وإلى مستقبلهم الأوروبي المشترك.

واليوم، ينبغي ألا نفكر في المركز النهائي، نظراً لأنه يجري انتهاك جميع حقوق الصرب في كوسوفو وميتوهيا

إيجابية إلى الأمام وينبغي البناء على أساسها، ولذلك فإن بلغراد وطائفة صرب كوسوفو أيضا دورا هاما يؤديانه في العملية وينبغي أن يقدم إسهاما بنّاء وأن يشارك بفعالية في العملية. وتتطلع المملكة المتحدة إلى دخول بريشتينا وبلغراد في حوار بناء. وأود أن أقول إن التصريحات الانفرادية بشأن المركز من أي طرف ليست غير مقبولة فحسب، ولكن ثبت دائما أنها مزعومة للاستقرار.

ثانيا، تحتاج كوسوفو إلى حكومة أكثر استجابة وفعالية. وكان من الواضح قبل ١٧ آذار/مارس ضرورة أن يتولى الزعماء المحليون المزيد من المسؤولية على الصعيد المركزي والمحلي. ونحن نؤيد تأييدا تاما الممثل الخاص هولكيري وخطته الرامية إلى تولي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة المزيد من المسؤولية في مجالات مثل الاقتصاد مع التنبيه الهام إلى أنها لا يمكن أن تتولى سوى المسؤوليات التي ليست مسندة رسميا في الإطار الدستوري لجهة أخرى، ولا يمكن نقلها.

ثالثا، إننا نرحب كثيرا باعترام نقل المزيد من المسؤولية إلى الحكومة، ولكنني أعتقد أنه ينبغي لنا أن نكون واضحين في أن الهدف الرئيسي من نقل المسؤولية هو تحقيق المزيد من الفعالية وجعل الحكومة أكثر قدرة على الاستجابة. ولكن هذا يستلزم تحمل المسؤولية من الذين يكسبون مزيدا من السلطة من ذلك النقل. وتوافق المملكة المتحدة إلى حد بعيد على الطريقة التي عرض بها الممثل الخاص هولكيري الموضوع. فالهدف هو تحقيق المزيد من الفعالية؛ وليس التقسيم أو إقامة كانتونات. ولذلك فإننا نتطلع إلى توصيات بهذا الشأن. والمقترحات المقدمة من بلغراد بشأن اللامركزية ليست إسهاما مفيدا في المناقشة فحسب، بل أفهم أنها قدمت بروح الاستعداد الحقيقي للعمل بروح بناءة، وذلك أمر طيب جدا.

وما ينبغي أن يجعل المجتمع الدولي أكثر تصميمًا هو أن الاستعراض السياسي للمعايير الذي أيدته المجلس في كانون الأول/ديسمبر ينبغي أن ينفذ تنفيذا كاملا. ولذا فإننا نرحب ترحيبا شديدا جدا بنشر الخطة لفعل ذلك تماما - وهي الخطة التي صدرت في ٣١ آذار/مارس - لأن تنفيذ المعايير يظل أفضل أساس لكي تُبنى عليه كوسوفو الشاملة لجميع الأطراف والمتعددة الأعراق والديمقراطية حيث يستطيع كل مواطنها أن يعيشوا في سلام وفي أمن. ويتعين أن يكون ذلك هو الهدف المستمر.

وبالتالي فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الترتيب الذي يجري وضعه الآن على أرض الواقع في بريشتينا من خلال إجراء حوار مكثف لإعطاء الزخم لتلك العملية. ولكن سياستنا المقبولة هي سياسة "المعايير قبل المركز". وهاتان المسألتان كلتاهما حساستان، كما أنهما مرتبطتان. والمعايير أمر أساسي. ولكن من الناحية الأخرى، فإن سكان كوسوفو كلهم سيحتاجون إلى وضوح أكبر أو، على الأقل، إلى طمأننتهم بشأن مصيرهم النهائي.

ويبدو لي أن هناك أمرين ليس دونهما شيء في هذا الصدد. أولهما أن استيفاء المعايير من شأنه أن ييسر المفاوضات على المركز النهائي؛ ومن ناحية أخرى، فإن عدم استيفاء المعايير من شأنه أن يعرض للخطر المستقبل الذي نريد أن نراه جميعا لكوسوفو وسكانها.

وأود أن أختار ثلاثة تحديات، إذا جاز التعبير، تواجه اليوم ألبان كوسوفو والصرب. الأول والمباشر هو بناء التسامح وتطمين صرب كوسوفو ميدانيا. وينبغي أن تظهر مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة التزاما صادقا بتعزيز حقوق أقليات كوسوفو وحمائيتها. والرسالة المفتوحة المؤرخة ٢ نيسان/أبريل الموجهة من زعماء كوسوفو والتي تدعو جميع المواطنين إلى بناء تلك الديمقراطية المتسامحة، خطوة

ظل يضطلع به بصفته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

على الرغم مما ظلت هذه المنظمة تقوم به من عمل لحماية السكان والمساعدة على تحقيق الاستقرار في كوسوفو، فإن الحالة في الإقليم تدهورت. والهدف السامي المتمثل في إيجاد مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق ومتسامح يتعرض للتهديد مرة أخرى. والمجتمع الدولي، بما فيه البرازيل، أعرب عن إدانته الشديدة لأحداث العنف ذي الدوافع العرقية التي شهدتها كوسوفو في آذار/مارس. ويجب أن يقدم كل المسؤولين عن تلك الأحداث إلى العدالة، بالتعاون الكامل من المؤسسات المؤقتة. ويجب أيضا اتخاذ تدابير فعالة في مجال الأمن العام، مثل مصادرة الأسلحة غير المشروعة.

والمساعي الرامية إلى فرض حل سابق للأوان لمسألة المركز عن طريق العنف والتخويف يجب أن تحبط على الفور. ولا تزال البرازيل تقدم دعمها الكامل لعملية السلام والمصالحة، على نحو ما هو متوخى في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة المعايير قبل المركز لكوسوفو.

في الشهر الماضي رحبنا بطرح خطة تنفيذ المعايير ومجموعة مبادئها التوجيهية وأهدافها الرامية إلى تحقيق السلم والاستقرار. وتدعو الحاجة إلى تحقيق تقدم عاجل مطرد للإسراع بإيجاد الحل السياسي الطويل الأمد الذي يعبر عن احتياجات جميع سكان الإقليم. ونحن نوافق الأمين العام على أنه

”ستلزم إعادة معايرة خطة التنفيذ وإعادة تحديد أولوياتها بوضع مزيد من التركيز على الأمن والمسائل المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الأقليات وحمايتها، والعودة، وتفويض السلطة من الصعيد المركزي إلى الهيئات المحلية، فضلا عن التنمية الاقتصادية“ (S/2004/348، الفقرة ٦٠).

وفيما يخص المجتمع الدولي، أود أن أوضح ببساطة نقطتين. الأولى هي أننا يتعين علينا جميعا الاستفادة من دروس ١٧-٢٠ آذار/مارس. وقد اتخذت منظمة حلف شمال الأطلسي إجراء عاجلا على نحو ملائم من خلال الورقة التي أعدها عن الدروس المستفادة، وهناك نية لإعادة هيكلة قوة كوسوفو وإزالة المحاذير الوطنية. وذلك أمر طيب جدا، وكذلك استعراض أداء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الذي رتب له الممثل الخاص. وبناء على ذلك، ينبغي لبعثة الإدارة المؤقتة أن تجري تقييما على نحو عاجل وبعناية تامة إن كانت لديها الهياكل الملائمة وإن كانت الموارد التي تقدمها كافية للتعامل مع كوسوفو في سنة ٢٠٠٤ وليس في الحالة المختلفة جدا في سنة ١٩٩٩. والهدف هو تقليل اعتماد كوسوفو على المجتمع الدولي، ولكن لنكن واضحين: إن ذلك سيقضي استجابة متكاملة من المجتمع الدولي ومزيديا من التلاحم في الجهد الدولي، بتعاون مختلف المنظمات بشكل أكثر تماسكا ومرونة، وبمسؤولية أكبر وإذا جاز التعبير، على نحو أكثر استجابة للأهداف المشتركة. ونرى أن جهود الممثل الخاص الرامية إلى معالجة تلك الجوانب ذات أهمية بالغة للمضي قدما.

ونقطتي البسيطة الأخيرة هي أننا يتعين علينا إعطاء قوة دفع لاقتصاد كوسوفو لأن هناك مشاكل اقتصادية صعبة جدا في لب هذا الأمر. والحجج القوية المتعلقة بالخصخصة والمضي قدما بسرعة في هذا الشأن - وآمل أن يصحب ذلك تعاون بلغراد بالسماح باتخاذ العديد من الإجراءات اللازمة - تسير في الاتجاه الصحيح.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بحضور وزير خارجية صربيا والجبل الأسود، السيد فوك دراسكوفيتش، في هذه الجلسة لمجلس الأمن. ويود وفدي أن يعرب أيضا عن تقديره للممثل الخاص هولكيري على عرضه تقرير الأمين العام وعلى العمل الذي

وتتوقع خلال الأشهر المقبلة تكثيف الحوادث بين بريشتينا وبلغراد.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نود أن نشكر معالي وزير خارجية صربيا والجبل الأسود، الذي انضم إلينا هذا الصباح لمناقشة الحالة في كوسوفو. كما أننا نشكر الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، السيد هاري هولكيري، على عرضه لأحدث تقرير للأمين العام (S/2004/348) وعلى موافاتنا بأحر المعلومات عن الحالة في الإقليم.

لدى النظر في الحالة في كوسوفو اليوم، قد يكون من المناسب أن نعود إلى تاريخ وإطار انخراط الأمم المتحدة هناك. فقبل خمس سنوات تدخل المجتمع الدولي في كوسوفو لوضع حد للمذبحة التي كانت تُرتكب ضد سكانها من العرق الألباني.

وينبغي التنويه بأن مجلس الأمن قد أسند في البداية المسؤولية الأولية عن كوسوفو إلى منظمة حلف شمال الأطلسي ومجموعة البلدان الثمانية. وبموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، قام المجتمع الدولي، عن طريق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بالاضطلاع بالمسؤولية عن مداواة جروح كوسوفو الناجمة عن النزاع العرقي وإعادة بنائها في شكل مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي. ومنذ ذلك الحين أصبحت كوسوفو محمية تابعة للأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي بحكم الواقع.

وخلال السنوات الخمس الأخيرة، قامت بعثة الأمم المتحدة وشركاؤها - الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو - بإنجاز الكثير في إعادة كوسوفو إلى طريق السلم والاستقرار. فلقد أقيمت مؤسسات مؤقتة وتم نقل صلاحيات. وبدت التوترات العرقية وكأها هدأت، وبدا انطلاق المناقشات بشأن المركز

وما من شك في أن أحداث العنف ذي الدوافع العرقية لا بد أيضا أن تحمل تحذيرا للمجتمع الدولي. وبينما نكسر اهتمامنا للصراعات الجديدة، نرى أن بعض الصراعات القديمة قد ظهرت مرة أخرى. ونحن نتعجب كيف أن "حملة منظمة وواسعة النطاق وموجهة"، حيث "دُمرت ممتلكات، وخُربت مرافق عامة من قبيل مدارس وعيادات صحية، وطوّقت مجتمعات وهُددت وأجبر السكان على مغادرة منازلهم"، (المرجع نفسه، الفقرة ٢).

-- حملة خُرب خلالها أو دُمر ٧٣٠ منزلا و ٣٦ موقعا دينيا - كيف أمكن أن تتصاعد إلى هذه الأبعاد.

التقرير المعروض على المجلس يذكر عدد الجرحى من موظفي الإدارة المؤقتة ودائرة شرطة كوسوفو وقوة كوسوفو وعدد المعتقلين فيما يتعلق بأحداث العنف. وصباح اليوم تكلم الممثل الخاص هولكيري بتفصيل عن استجابة الإدارة المؤقتة وقوات الشرطة المحلية لكل هذه الأحداث الإجرامية. إن وفدي يرحب بإنشاء الممثل الخاص هولكيري هيئة لاستعراض إدارة الأزمات تُجري تقييما لاستجابة البعثة للأزمة ونود أن نقترح أن تعرض نتائج بحثها على المجلس في الوقت المناسب.

لقد أصبحت المصالحة أكثر تعذرا بعد آذار/مارس، ولكننا نعتقد أن وجود التزام ثابت لدى جميع الأطراف أمر أساسي للمضي قدما بعملية المعايير والانتقال إلى الخطوات التالية من عملية السلام. وهذا الالتزام مهم بشكل خاص من جانب المؤسسات المؤقتة والزعماء السياسيين في كوسوفو، ولكنه مطلوب أيضا من حكومات المنطقة. وإننا نهنئ الحكومة الجديدة لصربيا والجبل الأسود ونأمل أن تشارك بفعالية في حوار مثمر مع قيادة كوسوفو والإدارة المؤقتة.

وفي إحاطة إعلامية سابقة أمام المجلس، تكلم السيد هولكيري عن خطته - أو رؤيته - من أجل تكوين جمهور من أنصاره السياسيين من بين السكان أنفسهم، وخارج نطاق السلطات والمؤسسات، لدعم برنامجه السياسي والاقتصادي لكوسوفو. وأتساءل عما إذا كان لدى السيد هولكيري آحر المعلومات عن ذلك الجهد، خاصة فيما يتعلق بخطة تنفيذ معايير كوسوفو.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالآراء التي عرضها هذا الصباح على مجلس الأمن معالي وزير خارجية صربيا والجبل الأسود، والتي تستحق البحث ويمكن النظر فيها إضافة إلى المقترحات الأخرى الرامية إلى إعادة عملية كوسوفو إلى المسار السليم.

السيد با علي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد هولكيري على عرضه الممتاز لتقرير الأمين العام (S/2004/348) وعلى إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في كوسوفو. وأرحب أيضا بوزير خارجية صربيا والجبل الأسود وأشكره على مخاطبة المجلس.

إن المصادمات وأعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس، بخسائرها من قتلى وجرحى وتدمير لمواقع دينية وثقافية، كشفت بلا شك عن خطورة الحالة في كوسوفو ومناخ عدم الثقة والارتياب الذي لا يزال سائدا داخل المجتمع الكوسوفي. وأعمال العنف تلك، التي قمنا بإدانتها بالإجماع، قد أعطبت عملية السلام في كوسوفو وعرقلت بشكل خطير جهود المجتمع الدولي لبناء كوسوفو ديمقراطية ومتسامحة ومتعددة الأعراق. وعلى وجه الخصوص، وجهت تلك الأحداث ضربة قوية لعودة اللاجئين والمشردين ولحرية الحركة، وهما عنصران رئيسيان في سياسة "المعايير قبل المركز".

النهائي لكوسوفو ممكنا في المستقبل المنظور. كذلك لم تقابل الأطراف في الميدان سلطة الأمم المتحدة بالتحدي، بل بالقبول.

وتبددت آمالنا لمستقبل كوسوفو قبل شهرين، حين دفعت موجة من العنف العرقي كوسوفو مرة ثانية إلى هاوية أخرى من الموت والدمار. ولقد قدم لنا هذا الصباح السفير هولكيري سردا حيا للعنف وتداعياته. وهذه المرة، كان السكان من العرق الصربي هم الطرف المعتدى عليه.

إن ما حدث في كوسوفو قبل شهرين جعل المهمة المقبلة أكثر صعوبة للمجتمع الدولي، ولكن ينبغي ألا يمنع ذلك عملية إعادة البناء من التقدم إلى الأمام. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد القلبين بالإجراءات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو لإعادة تثبيت السيطرة واستعادة حكم القانون في الإقليم بعد اندلاع العنف مباشرة. ونحن نرحب باعتقال المتورطين في أعمال الشغب وبحقيقة أن العملية القضائية الرامية إلى محاكمتهم قد بدأت. كما أننا نرحب بإفادة السيد هولكيري بأن بعثة الأمم المتحدة تستعرض الإجراءات التشغيلية وعمليات التنسيق ردا على الأزمات هناك.

وينبغي أيضا متابعة عملية الخصخصة، ويسرنا أن نستمع من السيد هولكيري عن التقدم المحرز في هذا المجال، وذلك مع الاتفاق على الإجراءات التشغيلية بين بعثة الأمم المتحدة والسلطات. وما زلنا أيضا نؤيد استئناف الحوار البناء بين بلغراد وبريشينا.

وحتى حينما نعيد التأكيد على التزامنا بجهود المجتمع الدولي في كوسوفو، فنحن نطالب أيضا بعثة الأمم المتحدة بممارسة مرونة أكبر في استكشاف جميع السبل التي من شأنها أن تقودنا نحو تحقيق رؤيتنا المشتركة لكوسوفو.

السيد هولكيري، نأمل أن تنضم الطائفة الصربية في نهاية المطاف إلى عملية المعايير.

وافتح مكتب الاتصالات في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لتنسيق التعاون الدولي والحوار الإقليمي التابع لمكتب رئيس وزراء كوسوفو، والذي يرمي إلى تعزيز التعاون بين بعثة الأمم المتحدة والحكومة، هو تطور آخر جدير بالملاحظة وينبغي الترحيب به.

ورغم هذه المنجزات الكبيرة، أظهرت المصادمات العرقية أنه ما زال هناك الكثير مما يجب فعله. وما زالت كوسوفو المزدهرة اقتصاديا والديمقراطية والمتسامحة والمتعددة الأعراق هدفا صعب المنال. ولذلك من الضروري أن يُستأنف الحوار بين بلغراد وبريشتينا في أقرب وقت ممكن، وأن تُعزز الاتصالات بين جميع عناصر كوسوفو.

إن كوسوفو المتعددة الأعراق تتطلب حوارا موحدًا ومسؤولًا، إضافة إلى جهود جماعية مخصصة لصالح كوسوفو، وهو ما سيساعد على لم شمل الكوسوفيين ووضع حد لأفعال الترويع والعنف وتحسين الحالة الأمنية والوفاء بالمعايير من أجل العودة المستدامة للاجئين والمشردين إلى أماكنهم الأصلية وضمان الاحترام لحقوق الأقليات.

والمشاركة النشطة من جميع الطوائف في المؤسسات المؤقتة وحل مشكلة الهياكل الموازية في كوسوفو هما عنصرا أساسيان في جهودنا المشتركة. ويؤيد وفد بلادي نداء الأمين العام إلى جميع الطوائف من أجل تضافر الجهود في تطبيق المعايير. ولا شك أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية المحسنة ستيسر تنفيذ المعايير بقدر إضافي. ويجب على المجتمع الدولي، من أجل تحقيق هدفه في كوسوفو، ألا يتخلى عن أبناء كوسوفو. والدعم السياسي والاقتصادي الثابت من المجتمع الدولي ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى.

وبهذه المناسبة، نود أن نشيد بجميع الكوسوفيين وبالوجود الدولي في كوسوفو على التدابير المتخذة لوضع حد للمصادمات المشؤومة، ولضمان الأمن لجميع الطوائف. ومن المطمئن أن نلاحظ أن الحالة الأمنية تتحسن تدريجيا، ولكن يجب فعل المزيد من أجل منع تكرار مثل هذه الأفعال.

والرسالة المفتوحة الموجهة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ من عدد كبير من زعماء كوسوفو إلى شعب كوسوفو، والتزموا فيها بإعادة التعددية العرقية وتعزيز المصالحة، هي مبادرة جديرة بالإشادة وترمي إلى إحياء الثقة بين الطوائف الكوسوفية. وبالمثل، فإن التزام حكومة كوسوفو بتمويل إعادة تعمير المواقع المصابة بالأضرار والمدمرة ومحكمة أولئك المسؤولين عن العنف لهو مؤشر قوي يمكن أن يمد جهود المصالحة الوطنية بالزخم.

ولكن على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مسؤولية تتحملها. ولا يسعنا إلا أن نرحب بتصميمها على ضمان معاقبة المسؤولين عن العنف. والجهود الإضافية مطلوبة في ذلك المجال. ومن الآن فصاعدا يجب أن يكون التفاهم والتعايش بين جميع الكوسوفيين هدفا ذا أولوية بغية تعزيز التسامح والثقة المتبادلة، ولتجاوز ضغائن الماضي.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، يجب أن نظل ملتزمين بمبدأ إقامة كوسوفو متعددة الأعراق، ويجب أن نشدد بقوة على الحاجة إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة "المعايير قبل المركز". والتنفيذ الناجح لسياسة "المعايير قبل المركز" سيجعل من الممكن النظر في المسألة الجوهرية، وهي المركز النهائي لكوسوفو.

وفي ذلك الصدد، كان إطلاق خطة تنفيذ معايير كوسوفو في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ علامة رئيسية بارزة ونقطة انطلاق قيّمة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق المعايير الثمانية المحددة لمنتصف عام ٢٠٠٥. وشأننا في ذلك شأن

يؤكد تقرير الممثل الجديد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن حرية وسائط الإعلام أن وسائط الإعلام أدت دورا سلبيا جدا في أعمال العنف التي وقعت في شهر آذار/مارس. وقد أبرز السيد هارازي على نحو خاص، الافتقار إلى الروح المهنية والطابع المتحيز للإبلاغ والافتقار إلى التعددية في وسائط الإعلام. ويجب أن يهيئ المجتمع الدولي، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الظروف لكي يتسنى لوسائط الإعلام أن تحترم القواعد العرقية الأساسية. ويبدو أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تتخذ، من جانبها ومن دون أي تأخير إضافي، خطوات ضد أجهزة الصحافة التي قد حثت على البغضاء والعنف العرقي.

وقد أشار الممثل الخاص بحق إلى أن اللامركزية أولوية بالنسبة لعمل المجتمع الدولي. ويمكن أن تسمح اللامركزية بالتعايش السلمي فيما بين مختلف المجتمعات المحلية في كوسوفو. وهناك أنماط متعددة، من ضمنها تلك المأخوذة من اتفاقات أوهريد. ونلاحظ أن بلغراد قد قدمت اقتراحات للتو، ونرحب برغبتها في إجراء حوار بشأن هذه القضية المهمة.

وفي الختام، أود أن أقول شيئا عن الأسلوب وأن أركز على الشفافية والتعاون. فنحن جميعا على دراية بأنه يجب أن نحرز تقدما على جبهات متعددة بغية المضي قدما في تسوية مسألة كوسوفو وحماية جميع المجتمعات المحلية. ويجري النظر حاليا في ذلك الأمر في الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأيضا في عواصم البلدان الأكثر اهتماما به. ونحن نرحب بكل هذه الأفكار. وفي الوقت المناسب سيتعين علينا أن نقارن جميع تلك المقترحات. على أية حال، سيتعين علينا أن نعمل بشفافية كاملة وتعاون كامل لكي يتمكن أعضاء مجلس الأمن من اتخاذ القرارات الضرورية مع دراية كاملة بالحقائق.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):
أود أن أشكر السيد هولكيري على إحاطته الإعلامية، التي تأتي بعد التقرير الممتاز من الأمين العام والمؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل (S/2004/348). وأرحب بين ظهرانينا بوزير خارجية صربيا والجليل الأسود، السيد فوك دراسكوفيتش. وقد استمعنا له باهتمام.

وأود أن أذكر مسبقا أنني أؤيد البيان الذي سيدي به، بعد قليل، سفير أيرلندا بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولذلك سأقتصر على ملاحظات قليلة. وفي مستهل كلامي، أود أن أدلي بكلمات قليلة عن أعمال العنف التي وقعت في شهر آذار/مارس الماضي وعن عواقبها.

ومثلما أشار إليه الأمين العام، فإن على المسؤولين من ألبان كوسوفو، بصفتهم ممثلين عن أكبر مجتمع محلي في كوسوفو، التزاما واضحا بحماية حقوق جميع المجتمعات المحلية وتعزيزها. ومما يثير التساؤلات الالتزام الضعيف من زعماء أبناء كوسوفو بمنع العنف العرقي، وإدانتهم المتأخرة له، حتى ولو ذكرنا أنهم نشروا رسالة أكثر تشجيعا في ٢ نيسان/أبريل. ومن الواضح أن عبء الإثبات يقع عليهم.

ولم ينجم عن العنف إلا تقوية تصميمنا على أن يتم تنفيذ المعايير على وجه السرعة لكي تتسنى تسوية مسألة المركز. وسنولي اهتماما خاصا للتقدم المحرز في تحقيق تعددية الأعراق، والمصالحة، وعودة الأشخاص المشردين، والحوار مع بلغراد، ومدونة قواعد السلوك لوسائط الإعلام، واللامركزية. والواقع، أن مجلس الأمن أكد على ذلك في بيانه بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل (S/PRST/2004/13). ومع ذلك، أذكر أن التقييم الفصلي للتقدم المحرز والوارد في تقرير الأمين العام يؤكد حدوث نكسات بشأن جميع المعايير.

وأود الآن أن أركز على موضوعين محددتين: دور وسائط الإعلام واللامركزية.

نرى أنه من الضروري ترسيخ حكم القانون وكفالتة، وكذلك التشغيل الفعال لأنظمة الشرطة والقضاء والنظام الجنائي. ونأمل أن يسفر عن تدابير البعثة لتعزيز الحالة الأمنية نتائج ملموسة لكفالة الاحترام الكامل لحكم القانون ولحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، بما في ذلك احترام المواقع الدينية والتاريخية والثقافية.

ونأمل أيضا أن تروج تلك التدابير للمشاركة الكاملة من الأقلية الصربية على جميع مستويات الحكومة. ولقد أخطنا علما باقتراحات حكومة صربيا والجبل الأسود بشأن اللامركزية. ونحن نرى أن مشاركة الصرب في المؤسسات المؤقتة أفضل وسيلة لكفالة الأمن والاستمرار الاقتصادي لمجتمع الصرب في كوسوفو.

ونود أن نركز على الدور الحيوي لزعامه كوسوفو ومسؤولياتها عن الترويج لمناخ من التسامح فيما بين المجتمعات المحلية، وعلى مسؤوليات المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي عن اتخاذ موقف والارتقاء إلى التزاماتها لكفالة ألا تتكرر التهديدات وأعمال العنف مرة أخرى.

ويؤكد وفد بلادي الحاجة إلى حوار بناء بين بلغراد وبرشتينا من أجل إحراز تقدم ذي معنى بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، وقبل كل شيء من أجل كفالة أن يعيش كل واحد من سكان كوسوفو في بلده متمتعاً بالكرامة والحرية والأمن.

وختاماً، نكرر مجدداً كامل دعمنا للممثل الخاص للبعثة ولقوة كوسوفو في جهودهم من أجل تحقيق المصالحة وإعادة التعمير واستعادة العملية السياسية بغية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة المعايير من أجل كوسوفو.

السيد كينغهام (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلم بالانكليزية): أود أن أشاطر الآخرين في شكر الممثل

السيد لو كاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): نرحب بوزير الخارجية في صربيا والجبل الأسود، السيد فوك دراسكوفيتش، وبمشاركته في الجلسة الحالية لمجلس الأمن. ونشكر السيد هاري هولكيري على إحاطته الإعلامية التي عرضت تقرير الأمين العام (S/2004/348)، ونشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبالممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو على ما بذلا من جهود من أجل ترسيخ سلام دائم في كوسوفو على أساس المبادئ التي حددها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

تتزامن جلسة اليوم مع شواغل مجددة بشأن مستقبل كوسوفو ومع شعور بالفزع إزاء النكسة الخطيرة لعملية التطبيع والاستقرار في كوسوفو. وسيتطلب إصلاح الضرر وقتنا وجهودا مضمينة. ويجب إدانة أعمال العنف ذات الدافع العرقي ضد مجموعات الأقليات في كوسوفو، ويجب اتخاذ تدابير لكي لا تقع مرة أخرى.

ولقد أدى تدهور البيئة الأمنية والحالة السياسية العامة بعد أحداث شهر آذار/مارس إلى أن يتخذ مجلس الأمن موقفاً واضحاً جداً، وبخاصة من خلال البيان الرئاسي المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل (S/PRST/2004/13)، يؤكد الحاجة إلى استعراض وتنقيح الأجزاء الرئيسية من خطة تنفيذ معايير كوسوفو في الوقت المناسب بشأن العودة وحقوق المجتمعات المحلية وحرية التنقل. ونحن نقدم كامل دعمنا إلى البعثة بغية اعتماد إجراءات شديدة لتنفيذ تلك المعايير.

وفي الواقع، نعتقد أنه في نهاية المطاف لن تكون سياسة المعايير من أجل كوسوفو ذات معنى إلا حينما تتمتع جميع المجتمعات المحلية بحماية واحترام كاملين وحينما تصبح كوسوفو مجتمعاً ديمقراطياً متعدد الأعراق. وأي شيء أقل من ذلك سيعني فشل الجهود الكبيرة والاستثمارات الضخمة من المجتمع الدولي من أجل كوسوفو. ولتحقيق ذلك الهدف،

إجراء مشاورات كاملة مع صرب كوسوفو والأقليات الأخرى، وبدعم منها.

ويجب توفير الأمن لجميع المقيمين في كوسوفو. ونحن في المجتمع الدولي، سوف نقوم بواجبنا، على نحو ما تجلّى من خلال الإسراع في تعزيز قوة كوسوفو التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي ومن خلال الالتزام بالإبقاء على قوة شرطة مدنية دولية كافية تفي بواجبها اليومية. لكن أهالي كوسوفو أنفسهم عليهم أن يشاركوا بصورة أكبر في توفير أمنهم، وأن يساءلوا عن هذا الأمن. وعلينا أيضا أن نعالج مشاكل أخرى من قبيل ارتفاع معدل البطالة بدرجة غير مقبولة. ونود أن نرى التخصصات التي يملكها نحو يؤدي إلى تحولات في الدولة والمؤسسات التي يملكها أفراد المجتمع. بما يسفر عن توفير الوظائف وتحقيق النمو. ونود أن نرى استمرارية وتجديدا في الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد الذي أدى إلى تقويض الثقة الدولية والمحلية وارتداد الاستثمارات اللازمة.

وبوصفنا عضوا في فريق الاتصال، نؤيد جدول الاجتماعات الجديد للفريق المتمثل في عقد لقاءات مرة كل ستة أسابيع في بريشتينا. وترمي تلك الاجتماعات إلى مساعدة كوسوفو على الوفاء بالمعايير عن طريق تركيز الانتباه على المشاكل الرئيسية، وتقييم التقدم المحرز وتحديد الخطوات الإضافية اللازمة. وإننا عاكفون على إنشاء فريق استشاري أمني في بريشتينا، حيث يمكن لألبان كوسوفو وصرب كوسوفو مناقشة الشواغل الأمنية الحرجة. وقد تم تشكيل فريق مماثل آخر في بلغراد لتمكين صربيا من الإدلاء بأرائها بشأن المسائل الأمنية.

إننا نوصي جميع الأطراف المعنية بالاطلاع على البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن نيابة عن المجلس في ٣٠ نيسان/أبريل (S/PRST/2004/13). ونتطلع إلى التعرف

الخاص هولكيري على انضمامه إلينا اليوم وتزويده إيانا بإحاطة إعلامية ممتازة. وأود أيضا أن أرحب بوزير الخارجية دراسكوفيتش وأن أشكره على العرض الذي قدمه هذا الصباح.

لقد مر شهران تقريبا على اندلاع موجة العنف المؤسفة التي ضربت كوسوفو بلا مبرر. فتلك الموجة شكّلت انتكاسة لطموح كوسوفو نفسها في أن تصبح مجتمعا قادرا على أن يصبح جزءا من أوروبا الجديدة. ولا يجوز لهذه الموجة أن تتكرر. فالعنف سيدمر طموحات مواطني كوسوفو كافة: إن تاريخ البلقان لشاهد تماما على حجم الدمار الذي ألحقته الكراهية الإثنية والعنف وهذا السبيل لا يؤدي إلا إلى الخراب.

لقد رسم المجتمع الدولي، من خلال عملية تحديد مواعيد الاستعراضات، دربا أكثر إشراقا لكوسوفو. وكوسوفو تواجه الآن قرارا مفصليا لجهة اعتماد هذا الدرب وجعله خيارها الذاتي. وقد قال لنا وزير الخارجية دراسكوفيتش هذا الصباح إن السبيل الوحيد للتقدم إلى الأمام هو عبر الحوار والمصالحة، وهذا يوحي بإحساء شديدا بأن جميع الأطراف يجب أن تشارك في هذه العملية. ونحن ما زلنا مصممين على أن تحقق كوسوفو، في أسرع وقت ممكن، معايير الأمم المتحدة لكوسوفو من خلال آلية خطة تنفيذ معايير كوسوفو. وقد رحب مجلس الأمن بكل من المعايير وخطة التنفيذ. وسوف يعود تنفيذ الخطة بالفائدة على أهالي كوسوفو جميعا.

وأفضل سبيل يرد به قادة كوسوفو على الأحداث المأساوية التي وقعت في آذار/مارس يكمن في إبداء التزام وطاقة جديدين حيال تنفيذ معايير الأمم المتحدة. فذلك يستلزم شراكة وثيقة ومتنامية بين بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة، فضلا عن

الفقرة ٢٢ من التقرير من أن ١٠٠ ٤ فرد من الأقليات تعرضوا في أقل من ٤٨ ساعة للتشرد مجدداً، وهو عدد يفوق مجموع اللاجئين العائدين طيلة عام ٢٠٠٣ والبالغ ٦٦٤ ٣ فرداً.

إننا مدركون لكون الأحداث التي وقعت في آذار/مارس تستلزم مضاعفة الجهود في مجالات من قبيل حقوق الأقليات، وحقوق الإنسان، والمساواة الأمنية، وحرية الحركة، وعودة سكان كوسوفو كافة إلى العيش في ظروف قابلة للاستمرار.

إن المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي والقادة السياسيين المحليين يواجهون تحديات كبيرة ماثلة أمامهم. فعليهم أولاً أن يضعوا حداً لنداءات العنف، بصرف النظر عن مصدرها. ثانياً، عليهم أن يتخذوا تدابير لإرساء سيادة القانون وضمن احترامها، بما يشمل كفالة سوقٍ مرتكبي أعمال العنف إلى العدالة ومصادرة الأسلحة غير القانونية. ثالثاً، عليهم أن يباشروا إعادة بناء المواقع المتضررة أو المدمرة أو تقديم التعويضات المناسبة؛ كما عليهم أن يعيدوا بناء الأماكن المقدسة وأن يسهلوا عودة الأشخاص الذين هُجروا من ديارهم. رابعاً، عليهم كفالة ألا يسجل أي قطاع من القطاعات مكاسب سياسية من أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس. وأخيراً، نرى أن عليهم أن يمتثلوا بالكامل للالتزام المحدد في الرسالة المفتوحة المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ التي وقعها القادة السياسيون والمسؤولون عن المؤسسات، ومفادها استعادة التعددية الإثنية والمصالحة في جميع أرجاء كوسوفو.

وتؤكد هذه التحديات صلاحية سياسة "المعايير قبل المركز". وقد نوه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل (S/PRST/2004/13)، بخطة تنفيذ معايير كوسوفو التي أطلقت في ٣١ آذار/مارس. ومن

في تاريخ مبكّر على توصيات الأمين العام بشأن الترتيبات المؤسسية الجديدة المحتملة التي تتيح إقامة حكم محلي فعال عن طريق إحالة المسؤوليات المركزية إلى السلطات والمجتمعات المحلية في كوسوفو.

وأود في الختام أن أشير إلى مأساة أولئك الذين سقطوا قتلى أو جرحى خلال موجة العنف التي وقعت في آذار/مارس في كوسوفو، وأن أحث المؤسسات المؤقتة على إعادة بناء المنازل والكنائس المهتمة بسرعة، حسب الوعد، في أقرب وقت ممكن. وأود أيضاً أن أشيد بخدمات وتضحيات جميع الموظفين الدوليين العاملين في بعثة الأمم المتحدة والشرطة المدنية الدولية التابعة لها، وفي قوة كوسوفو. وبوجه خاص، أود أن أنوه وأشيد بأفراد الشرطة التابعين للولايات المتحدة الذين سقطوا دفاعاً عن الواجب في ميتروفيتشا نتيجة للحادثة التي وقعت هناك في ١٧ نيسان/أبريل، ونعرب عن تمنياتنا وصلواتنا من أجل شفاء الجرحى بالكامل.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أنا كذلك أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاري هولكير، على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2004/348). ونود أيضاً أن نرحب بوزير خارجية صربيا والجبل الأسود، السيد فوك دراسكوفيتش.

إن التقرير الذي عُرض علينا هذا الصباح يساعدنا على فهم أبعاد الانتكاسة التي شهدتها عملية إقامة مجتمع متعدد الإثنيات مستقر وديمقراطي في كوسوفو. فلا شك أن الأحداث الأخيرة المريعة والمؤسفة التي أسفرت عن خسائر في الأرواح وسقوط مئات من الجرحى وأضرار مادية جسيمة كان لها أثر سلبي على وتيرة ومسار عملية إعادة الإعمار وإعادة الحياة في كوسوفو إلى طبيعتها. ويتمثل أحد أمثلة الخراب الحاصل في ما أشارت إليه

سياسة "المعايير قبل المركز" التي تسعى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة الإدارة المؤقتة) على تنفيذها سعيًا حثيثًا.

ومع ذلك، نعتقد بأن علينا أن نبقي على مسارنا ونواصل الجهود المبذولة لمساعدة أبناء كوسوفو في استئناف الحوار الداخلي فيما بين الأعراق والحوار مع بلغراد. ويجب تبادلي الحلول التي من الممكن أن ترسخ الانقسام بين الطوائف وكذلك كل ما من شأنه أن يبعدنا عن الغاية الأصلية أي كوسوفو متعددة الأعراق وديمقراطية ومزدهرة.

ومهما بدت المواقف متضاربة بين ألبان وصرب كوسوفو فإن على بعثة الإدارة المؤقتة أن تولي أهمية خاصة بل محورية لمطالب الجانبين وأن تعمل على تحقيق المصالحة الوطنية. وفي ذلك الصدد يود وفدي أن يعرب عن تقديره للجهود المبذولة لتحقيق تنفيذ سياسة "المعايير قبل المركز". يجب الاستمرار بتلك الجهود لنأخذ تمامًا بعين الاعتبار الوضع الجديد الذي خلقتة أحداث آذار/مارس ٢٠٠٤.

ولتحقيق ذلك، يتعين على بعثة الإدارة المؤقتة أن تستند إلى مبادرات مثل مذكرة الاتفاق التي يؤسس من خلالها الألبان والصرب في كوسوفو شراكة أساسها الاحترام المتبادل وتحميش المتطرفين من كل الاتجاهات، أو إلى مبادرة الخطاب المفتوح الذي أرسله إلى سكان كوسوفو بعض قادتها. وهذان العملاقان، اللذان يستحق المبادرون بهما الثناء، يمثلان علامة مشجعة.

ونرحب أيضا بالخطوات العاجلة التي اتخذت، ومن بينها استحداث صندوق طوارئ يسمح ببدء تعميم المواقع والمباني المتضررة، ودفع تعويضات للضحايا عن الخسائر التي لحقت بمتلكاتهم وحاجياتهم الشخصية وتيسير عودة اللاجئين. ويجب إيلاء اهتمام خاص لمكافحة الإفلات من العقاب.

الملحّ أن نستفيد من هذه الفرصة لمراجعة العنصرين الرئيسيين لهذه الخطة في ضوء العنف الذي وقع في آذار/مارس بين الفئات الإثنية، وهما عودة المهجرين بصورة قابلة للاستمرار وحقوق الطوائف وأفرادها؛ وحرية الحركة.

إن التعاون بين المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو سيكون أساسيا في نجاح خطة تنفيذ معايير كوسوفو. ويكتسي الدعم الذي تقدمه بلغراد أيضا أهمية حاسمة. وإننا نؤكد مجدداً أن إقامة مجتمع متعدد الأعراق ديمقراطي قادر على إدماج سكان كوسوفو جميعهم سوف لن يتحقق إلا بعودة المشردين واللاجئين بصورة قابلة للاستمرار، وإلا بقدر كاف من حرية الحركة وبتفكيك الهياكل الموازية. ويشكل الحوار البناء بين بلغراد وبريشينا وبين بعثة الأمم المتحدة وجمعية كوسوفو عنصرا أساسيا في نجاح ذلك المسعى.

وعلىنا ألا ندخر جهدا من أجل تبادلي تكرار الأعمال المقيمة التي شهدناها في آذار/مارس.

السيد آدشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على المعلومات التي وافي المجلس بها حول الوضع في كوسوفو منذ الأحداث المؤسفة التي وقعت في شهر آذار/مارس. كما أود أن أرحب بحضور وزير خارجية صربيا والجبل الأسود في المجلس.

لقد أبرزت الإحاطة الإعلامية مرة أخرى الخطورة الاستثنائية لأحداث العنف التي وقعت في ١٧ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٤، لا سيما وأننا نعرف الآن أن أعمال العنف تلك كانت جزءاً من حملة منظمة واسعة ومستهدفة. ونظرا للصعوبات التي تواجهها الطوائف في التعايش فيما بينها في كوسوفو يجب علينا توفير الحماية لها جميعا. كذلك علينا التفكير بالالتزام الفعال لكوسوفو بعملية التطبيع وبآفاق

وقد حدد البيان الرئاسي المؤرخ ٣٠ نيسان/ أبريل (S/PRST/2004/13) سلسلة من التدابير التي يجب اتخاذها للخروج من الحالة الصعبة الراهنة. والأمين العام أيضا قدم، في ذلك الصدد، بعض التوصيات المهمة في تقريره. ونعتقد أن المهمة الحالية تكمن في تنفيذ تلك التدابير والتوصيات في أسرع وقت ممكن. والقيام بذلك وحده هو الذي سيمكن من الحفاظ على عملية السلام في كوسوفو والدفع بها قدما. وبذلك نكفل أن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي على مر السنين لن تذهب سدى.

أولا، إن التحقيقات الجارية في أحداث آذار/ مارس يجب أن تسير بسرعة أكبر، وإن المسؤولين عنها يجب تقديمهم للعدالة. وهذا سيساعد على ضمان أن هذا العنف لن يتكرر. ثانيا، المرافق والممتلكات التي دمرت أثناء مصادمات العنف يجب تعمیرها ودفع تعويضات عنها، ولا بد من الوفاء بالاحتياجات الأمنية للأقليات. وفي الوقت ذاته، يجب اتخاذ خطوات محددة لاستعادة الثقة المتبادلة تدريجيا وتحسين المصالحة بين كل المجتمعات المحلية في كوسوفو. ثالثا، الأطراف ذات الصلة، وبخاصة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، يجب أن تبذل جهودا أكبر لتحسين سيادة القانون، وحماية حقوق الأقليات، ونزع الطابع المركزي عن الوظائف وتحويلها من المستوى المركزي إلى الهيئات المحلية.

وهنا أود أن أكرر أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة "المعايير قبل المركز" يظلان الأساس الذي يرتكز عليه حل مسألة كوسوفو. ونحث بلغراد وبرشتينا على استئناف الحوار المباشر في أسرع وقت ممكن. ونرجو أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو الاضطلاع بدور بناء في كفالة استقرار كوسوفو والنهوض بالتعايش الودي بين كل الطوائف وتيسير تنفيذ وثيقة معايير كوسوفو.

وفي ذلك الصدد ينبغي للمجتمع الدولي أن يحدد موارد إضافية للتصدي الفعال لهذا التحدي. وعندما يفعل ذلك، سيساعد بقوة على ردع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والأعمال التي قد تؤدي إلى محو تاريخ وتراث الأقليات الطائفية في كوسوفو.

ومهما قلنا لن نغالي في التشديد على الحاجة إلى الحوار الداخلي والتصالح بين الطوائف. والتقدم المحرز في النهوض بالمصالحة والتسامح داخل كوسوفو وكذلك مع برشتينا، كان وسيظل مقياس نجاح التعمير في كوسوفو. ونزع الطابع المركزي ينبغي أن يسمح أيضا بالتعايش فيما بين جميع عناصر مجتمع كوسوفو.

ختاما، يعرب وفدي عن ثنائه وتشجيعه لبعثة الإدارة المؤقتة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وكل الذين ساعدوا على احتواء العنف في الشهر الماضي، وبصفة خاصة الأمين العام، على تفانيه الشخصي لقضية السلام في كوسوفو.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، أود أن أعرب عن الشكر للأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2004/348). وأود أيضا أن أشكر السيد هولكيري على المعلومات الإضافية التي وافانا بها وأن أرحب كذلك بوزير خارجية صربيا والجبل الأسود في اجتماع اليوم وأشكره على بيانه.

لقد نظر مجلس الأمن مرارا في مسألة كوسوفو في الآونة الأخيرة. وهذا تعبير عن قلق المجتمع الدولي حول مسألة كوسوفو وعن الأهمية التي يوليها لها. والواقع أن أحداث العنف الخطيرة التي وقعت في آذار/ مارس في كوسوفو تركت، كما ذكر الأمين العام في تقريره، أثرا سلبيا مقلقا على التنمية المحلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

خاصة - بل و ضد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوات التي كلفها المجتمع الدولي بالمحافظة على النظام. ثالثاً، كان رد الفعل الأولي للمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة متضارباً؛ فقد أحجمت عن إدانة العنف صراحة، والعنف ضد طائفة صرب كوسوفو بصفة خاصة، مع الأسف. وهناك ما هو أسوأ، ففي بعض الحالات حاولت تلك المؤسسات استخدام العنف لتحقيق مآربها السياسية، مطالبة بالاستقلال ونقل الاختصاصات من البعثة. ولم يتبدل موقفها إلا بعد أن مارست البعثة والمجتمع الدولي ضغوطاً على السلطات.

والجانب الثاني يتعلق بالنتائج. إذ يبين تقرير الأمين العام أن العنف بين الطوائف العرقية قد أثر على كامل عملية التطبيع. ولم يجبر ذلك البعثة على تعديل خطة التنفيذ فحسب، بل أدى كذلك إلى انتكاس وضع الأقليات وعرقلة عودة اللاجئين، فضلاً عن تأثيره البالغ على حرية الحركة، وتجميد الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد، وتقويض عمل المؤسسات الديمقراطية على نحو خطير. وتلك كلها جوانب هامة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وفي وثيقة "معايير كوسوفو". علاوة على ذلك، فإن توجهات البلديات ووسائل الإعلام - وهي مؤسسات رئيسية في عملية التطبيع - قد بينت مدى بعدها عن التقيد بالمعايير. وكان فيلق حماية كوسوفو هو الوحيد الذي أبدى قدراً من الحرفية أثناء الأزمة - مع بعض الاستثناءات. وعموماً، فإن هدف إقامة سيادة القانون قد تضرر بشدة نتيجة للعنف، الذي أثر حتى على التنمية الاقتصادية، وأضعف الثقة والاهتمام لدى المستثمرين.

أخيراً، يجب أن ننظر في اتخاذ إجراءات لمنع تكرار هذه الأحداث المؤسفة وما تؤدي إليه من انفلات الوضع. ومن المهم أن نبرز عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي يترأسها السيد هولكيري، وعمل قوة

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد هولكيري على تقريره الممتاز. وأود أيضاً أن أرحب بوزير خارجية صربيا والجبل الأسود، السيد دراسكوفيتش.

إن بلادي تؤيد تأييداً تاماً البيان الذي سيدي به الممثل الدائم لأيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

التقرير المستفيض للأمين العام عن كوسوفو (S/2004/348) أكد بصورة لا لبس فيها ما طرح في المجلس في وقت سابق. إن العنف بين الطوائف الذي خرج عن نطاق السيطرة عليه أثناء أحداث آذار/مارس تسبب في انتكاسة خطيرة لعملية التطبيع وللإمتثال للمعايير التي وضعت للمقاطعة. ونكرر إدانتنا الشديدة لتلك الأحداث، وناشد العمل على تقديم المسؤولين عن تلك الأحداث للعدالة.

لكن هذا ليس وقت الإدلاء ببيانات الشجب، بل وقت التحديد الدقيق لما حدث، وإجراء تحليل سياسي جاد للأحداث، وحساب العواقب المترتبة عنها، لا لمنع تلك الأحداث المشؤومة من أن تتكرر فحسب، ولكن أيضاً ليتسنى للمجتمع الدولي اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة الإمتثال التام لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

فلنبداً بالحقائق. ويمكن أن نستخلص ثلاثة استنتاجات من الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد هولكيري ومن تقرير الأمين العام. أولاً، أن العنف بين الطوائف العرقية في آذار/مارس لم يكن حادثاً منعزلاً، بل حملة منظمة، انتشرت لتشمل جميع أنحاء المقاطعة، بأهداف محددة ضد ثلاثة من الأقليات العرقية في المقاطعة، مع تعمد إلحاق الأذى بالأقلية الصربية بشكل خاص. ثانياً، لم يكن ذلك العنف موجهاً ضد أفراد تلك الأقليات وتراثها فحسب - بما في ذلك مواقع ذات أهمية ثقافية ودينية

إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق ومستقر في تلك المقاطعة. وهذه المحاولة المدروسة والمرسومة لإجبار أعضاء الطوائف غير الألبانية- وصرح كوسوفو بالدرجة الأولى - على النزوح عن المقاطعة وتقويض الأسس الاجتماعية لحياتهم، بما في ذلك تدمير المواقع الثقافية والتاريخية الأرثوذكسية الصربية، لا يمكن اعتبارها إلا سياسة مبيتة للتطهير العرقي لسكان كوسوفو من غير الألبان.

وروسيا قد حذرت مراراً من مغبة هذه التطورات. ولكن الاتجاهات المزعجة التي ظهرت في السنوات الأخيرة لم تلق استجابة كافية، للأسف. وقد أذاع مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/13)، أحداث آذار/مارس بحزم، وبين بوضوح أنه لا يمكن السماح لأي طرف بالاستفادة من تدابير العنف أو تسخيرها لأغراض سياسية.

ومن الأهمية بمكان، أن مجلس الأمن أعاد التأكيد في البيان الرئاسي نفسه على دعمه التام والمتسق لسياسة "المعايير قبل المركز" في إطار تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتحقيق كوسوفو للمعايير الديمقراطية التي حددها المجتمع الدولي هو الأمر الوحيد الذي يمكن أن يكون أساساً لنظر المجلس في إمكانية بدء مناقشة بشأن مركز المقاطعة في المستقبل.

أما بالنسبة للحالة المعقدة والمتوترة التي لا تزال سائدة في كوسوفو، فنرى أنه لا بد أن تتخذ بشكل عاجل سلسلة من الخطوات الرامية إلى تطبيع الحالة وإعادة عملية التوصل إلى تسوية في كوسوفو إلى مسار استعادة المجتمع المتعدد الإثنيات. وتمشياً مع مطالب مجلس الأمن، علينا أن ندرس بتأن الملابس التي تكتنف أحداث الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس، ومعاقبة المسؤولين عنها، بمن فيهم من حرصوا عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن تورطوا

كوسوفو أثناء اندلاع الأزمة وفي الأيام التالية. فقد دفعنا ثمناً باهظاً، إلا أنهما حالتا دون وقوع كارثة حقيقية على الأرجح. وتبدل المواقف لدى السلطات الانتقالية- خاصة فيما يتعلق بإصلاح التلفيات- أمر جدير بالثناء أيضاً، لكن لا تزال هناك بعض الشكوك بشأن التزامها الحقيقي بتطبيق المعايير الخاصة بكوسوفو.

إن إسبانيا تؤمن بأن سياسة "المعايير قبل المركز" أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. وأحداث آذار/مارس تثبت أن كوسوفو لا تنفذ المعايير التي يطالبها المجتمع الدولي بتنفيذها. بل إن ثمة ابتعاداً عن المعايير بدرجة كبيرة. وعلينا أن نوجه رسالة واضحة ومدوية إلى سلطات كوسوفو نُصرّ فيها على أنه لن تكون هناك أي مناقشة بشأن المركز إلا بعد تنفيذ المعايير تنفيذاً كاملاً، وأن أحداث العنف لن تؤدي إلا إلى تأخير ذلك التاريخ فحسب. وأي مسار مختلف قد تترتب عليه عواقب وخيمة جداً بالنسبة لمستقبل كوسوفو والمنطقة برمتها.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نود أن نعرب عن الامتنان للأمين العام على تقريره عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2004/348)، ونشكر السيد هاري هولكير، رئيس البعثة، على إحاطته الشاملة بشأن الحالة في المقاطعة. ونرحب بمشاركة كل من السيد فوك دراسكوفيتش، وزير خارجية صربيا والجبل الأسود، والأمين العام في جلسة مجلس الأمن اليوم.

إن التقييم الوارد في التقرير وموقف الممثل الخاص يتطابقان إلى حد كبير مع رأينا بشأن الحالة التي تبعث على الانزعاج في كوسوفو، وصربيا والجبل الأسود. فاندلاع العنف الطائفي على نطاق واسع في آذار/مارس، بتحريض من المتطرفين، قد ألحق ضرراً جسيماً بالجهود الرامية إلى

كوسوفو في مجتمع ديمقراطي موحد متعدد الأعراق من خلال أجهزة المؤسسات اللازمة. وإنما في هذا الصدد ننتظر من الأمين العام توصيات بشأن وضع نموذج متوازن لنقل السلطات التنفيذية على صعيد المقاطعة إلى الهيئات والجاليات المحلية في كوسوفو، مع مراعاة الدراسات ذات الصلة التي أجرتها الأطراف المعنية والمؤسسات الدولية والاقتراحات التي قدمتها.

وسيكون من المناسب النظر أيضا في الخطة الصربية للتوصل إلى تسوية سياسية للوضع الراهن في كوسوفو. وهذا أمر هام في سياق كل من إقامة تعاون بناء بين بعثة الأمم المتحدة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو من جهة، وبين صرب كوسوفو وبلغراد من جهة أخرى، والتوصل إلى السبل والوسائل المناسبة الكفيلة بحل مشكلة كوسوفو والحفاظ على طابع المقاطعة المتعدد الأعراق.

ومن غير المقبول المضي قدما في عملية "معايير كوسوفو" دون مراعاة الأحداث التي وقعت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس. ولا نزال نعتقد، بأن من السابق لأوانه في المرحلة الراهنة، تحديد موعد نهائي للاستعراض الشامل لتنفيذ خطة معايير كوسوفو في منتصف عام ٢٠٠٥. أما الحجج التي تساق لإثبات أن من شأن ذلك أن يثير توترا إضافيا في المقاطعة فلا تقنعنا - فالعكس هو الصحيح. وإن هذا التعجيل بتحديد موعد نهائي سيستفز المتطرفين وسيعتبر أنه محاولة لإعفاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو من مسؤوليتها عن التطورات في المقاطعة.

ونحتاج كذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، إلى استعراض الممارسة الراهنة المتمثلة في إشراك المؤسسات المؤقتة في الأنشطة المتصلة بالمناطق المحجوزة. وينبغي أن تكون هياكل المقاطعة أهلا للثقة وأن تبدي سلفا أما فعالة في إدارة مختلف جوانب الحياة في كوسوفو.

في بث دعاية الكراهية أو التعصب القومي، ومن دعموا تلك الأحداث باتخاذهم موقفاً سلبياً حيالها. وعلينا أن نحدد المجموعات شبه العسكرية المتبقية من الهيكل التنظيمي لجيش تحرير كوسوفو السابق وحلها، وأن نتخذ تدابير صارمة ضد المنظمات والشخصيات السياسية التي أسفرت عن نزعتها القومية أو المتطرفة بشكل صريح إبان تلك الأحداث. وعلينا أن نتخذ خطوات عاجلة لاستعادة القانون والنظام بشكل ناجح، ومصادرة الأسلحة غير المشروعة. وعلينا أن نكثف مكافحتنا للجريمة المنظمة والإرهاب بكل مظاهره.

وإننا نؤيد مطالبة الأمين العام لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بوضع وعدها الشفوي باستعادة المجتمع المتعدد الأعراق وكفالة المصالحة في كوسوفو موضع التنفيذ.

ومن الواضح اليوم، أن عملية التطبيع قد منيت بأضرار فادحة. وهذا ما يهدد بزعزعة استقرار الحالة في المنطقة ويشكك في الجدول الزمني للتنفيذ التدريجي للمعايير التي وضعها المجتمع الدولي لكوسوفو.

ونحن مقتنعون في هذا الصدد بأن استراتيجية تحقيق المعايير الديمقراطية في المقاطعة بحاجة إلى تعديل. ومن المهم، على النحو الذي أشار إليه بيان رئيس مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، أن نقوم باستعراض خطة تنفيذ معايير كوسوفو وتكييفها. وتمس الحاجة، مع وضع التطهير العرقي الذي حدث في آذار/مارس في الاعتبار، إلى تعزيز أحكامها الرئيسية بشأن الضمانات المتعلقة بتوفير الأمن وحرية التنقل لجميع السكان على قدم المساواة وعودة اللاجئين والمشردين وحماية حقوق الأقليات وإدماجها بشكل كامل في المؤسسات الحكومية على جميع المستويات.

وتمس الحاجة إلى إيلاء اهتمام جدي لمهمة تحقيق لامركزية السلطات التنفيذية في كوسوفو، وذلك من أجل كفالة تهيئة الظروف التي تفضي إلى تعايش جميع الجاليات في

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): على غرار زملاء الآخرين، أود أولاً أن أشكر السيد هولكيري على الإحاطة الإعلامية الشاملة جدا التي قدمها بشأن آخر التطورات في كوسوفو. وأعتقد بأن كلا من العرض الذي استمعنا إليه اليوم وتقرير الأمين العام الأخير الممتاز عن كوسوفو يدل بوضوح على أن كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بحاجة إلى استمرار الاهتمام والدعم.

كما يود وفدي أن يرحب بمشاركة وزير الخارجية دراكوفتش في مناقشتنا وأن يعرب عن تأييده للبيان الذي سيديلي به السفير ريان ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي قريبا.

وقد شهدنا بعض أسوأ أحداث العنف في كوسوفو منذ عام ١٩٩٩، إلا أننا شهدنا أيضا بعض التغيرات الإيجابية منذ أن ناقش المجلس كوسوفو في نيسان/أبريل. وذكر السيد هولكيري أن نحو ٢٧٠ من ألبان كوسوفو قد اعتقلوا لاحتمال اشتراكهم في أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس، وستحال بعض هذه القضايا قريبا إلى المحكمة. ويجري إعداد العروض الخاصة بعقود إعادة الإعمار للشروع في إصلاح الأضرار التي لحقت بالمنازل. وقام وزراء من مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو بزيارة بعض الجاليات الصربية للقيام شخصيا بتقدير الأضرار والإعراب عن تعاطفهم مع أفراد هذه الجاليات من المتضررين. ونأمل بأن تجتمع الأفرقة العاملة مرة أخرى قريبا لرسم تفاصيل مواصلة التقدم في تنفيذ وثيقة "معايير كوسوفو".

كل هذه التطورات تستحق الذكر، إلا أنها لا ترقى إلى ما كنا نرجوه. ونود أن نرى بيانات وإجراءات أوضح من جانب زعماء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة تبين للمتطرفين أنه ليس لهم مكان في كوسوفو في المستقبل.

ويشاطر الاتحاد الروسي القلق الذي أعرب عنه الأمين العام إزاء استمرار التهديد باندلاع العنف من جديد في كوسوفو. ونحيط علما بالإجراء الحاسم الذي اتخذته الوجود الدولي في كوسوفو لإعادة القانون والنظام وحماية الأقليات في المقاطعة بالإضافة إلى مواقعها الدينية والتاريخية والثقافية. بيد أننا نعتقد بأن بإمكاننا أيضا، إلى جانب تعزيز قوة كوسوفو، أن نقوم بتعزيز عنصر مكافحة الإرهاب التابع للقوة وتزويده بوسائل إضافية لمكافحة حوادث اندلاع العنف على نطاق واسع. وليس بوسعنا أن نسمح بوقوع اعتداءات على بعثة الأمم المتحدة وعلى قوة كوسوفو، بل وينبغي لنا أن ندينها بأشد العبارات.

ونود أن نعرب عن ترحيبنا بالدور البناء الذي اضطلعت به قيادة صربيا والجبل الأسود في آذار/مارس لمكافحة أعمال العنف التي ارتكبتها المتطرفون، ونحيط علما بالتدابير الفعالة التي اتخذت لمعاينة الأفراد الذين اشتركوا في إحراق المساحد في بلغراد ونيش، أو الذين لم يعملوا على منعه، كما نحيط علما بالخطوات التي اتخذت لترميمها.

ونرحب أيضا بعزم سلطات بلغراد على القيام بعمل فعال في كوسوفو، بما في ذلك الإعلان عن استعدادها لاستئناف الحوار بين بلغراد وبريشتينا في أقرب وقت ممكن.

وتعرب روسيا عن استعدادها للتعاون الكامل والوثيق من أجل وضع حد للمأساة في البلقان في أقرب وقت ممكن وإعادة الوضع إلى المسار المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي لا يزال الأساس القانوني الوحيد للتوصل إلى تسوية في كوسوفو. ونعتقد اعتقادا جازما بأنه يتعين علينا أن نستخلص أخطر النتائج مما حدث، الأمر الذي سيشجع للمجتمع الدولي، من خلال جهوده المشتركة، تقديم حل عادل لمشكلة كوسوفو وكفالة تحقيق الاستقرار والأمن الدائمين في المقاطعة.

بشكل بناء وسريع للاشتراك في مناقشة مفتوحة بشأن تدابير نقل السلطات دون مساس بمسألة الوضع.

ويجب على الإثنيين الصرب وغيرهم من الأقليات العرقية أن يبرهنوا على أنهم أيضاً يتناولون مشاكل كوسوفو بنية حسنة. ومن الخطوات الهامة التي يمكنهم اتخاذها أن يشاركوا مشاركة كاملة في الأفرقة العاملة التي ستتولى تنفيذ "معايير كوسوفو".

ومن الواضح أن قدراً كبيراً من التقدم الذي يتم إحرازه في كوسوفو سيتوقف على الاقتصاد. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إحراز شيء من التقدم قريباً في مجال الخصخصة. وستفعل ألمانيا كل ما في وسعها لتعزيز التنمية الاقتصادية في كوسوفو سواء عن طريق تقديمها المساعدة الثنائية أو بالعمل من خلال الاتحاد الأوروبي. ولكن التنمية الاقتصادية تتطلب استقراراً سياسياً فوق كل شيء. وعلى جميع الطوائف في كوسوفو ضماناً لمستقبلها الاقتصادي أن تبرهن للمستثمرين المحتملين على أن أحداثاً مثل انتفاضات أذار/مارس لن تتكرر، وأن الطوائف العرقية تستطيع العيش معاً في سلام.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أشكر الممثل الخاص السيد هاري هولكيري، وبعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو، وأخيراً ولكن ليس آخر، إدارة عمليات حفظ السلام، على تقرير الأمين العام الوافي والسلس الذي بين أيدينا (S/2004/348). وأود أيضاً أن أرحب بأن يحضر جلستنا السيد فوك دراسكوفيتش، وزير الخارجية الاتحادي في صربيا والجبل الأسود.

وتعرب رومانيا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به بعد قليل السفير ريان، ممثل أيرلندا، باسم الاتحاد الأوروبي.

والصورة العامة للحالة في كوسوفو في أعقاب الأحداث الأخيرة على النحو الذي يصفه تقرير السيد

وينبغي للقادة السياسيين أن يقوموا بتشجيع أنصارهم على مساعدة الشرطة بشكل فعال في التحقيق في أعمال الشعب التي وقعت في أذار/مارس والإدلاء بشهاداتهم ضد المتطرفين الذين قادوا أعمال العنف. وينبغي للأحزاب السياسية وهيئات الحكومة أن تفعل ما في وسعها لفصل الذين قاموا بشكل عملي أو سلمي بتأييد أعمال العنف التي أضرت بتطلعات جميع سكان كوسوفو.

ولا بد للزعماء السياسيين في كوسوفو من استكشاف آفاق جديدة. فعلاوة على التزامهم بتهميش المتطرفين، والوفاء بالتزامهم بإعادة بناء المجتمعات التي دمرتها أعمال العنف في أذار/مارس، وتحديد الحوار بين الأفرقة العاملة وبين بلغراد، يجب على الزعماء السياسيين في كوسوفو أن يلتمسوا طرقاتاً جديدة للمصالحة بين الطوائف العرقية. وينبغي أن يفعلوا المزيد لتشجيع عودة الأقليات وكفالة أجواء آمنة لأبناء فئات الأقليات العائدين بالفعل إلى ديارهم في كوسوفو. وهذه مشكلة تتعلق ببناء المجتمع تقع المسؤولية عنها على عاتق النخبة السياسية في كوسوفو وحدها، وليس على عاتق البعثة أو المجتمع الدولي.

كما يجب على الزعماء السياسيين أن يبرهنوا على مزيد من الاستعداد لقبول بحلول توفيقية. وسوف يتطلب إحراز مزيد من التقدم في كوسوفو بعض الانتقال للسلطة السياسية. ومن شأن ذلك أن يساعد على التقريب بين الحكومة والشعب مع طمأننة أبناء جميع الفئات العرقية في الوقت ذاته إلى إمكانية تمتعهم بقدر أكبر من السيطرة على شؤون حياتهم. ونرحب بأن الممثل الخاص السيد هولكيري، الذي تقع مسائل الحكم المحلي في نطاق ما يحتفظ به لنفسه من سلطات، سيعدّ قريباً مفهوماً يستند إلى المقترحات التي قدمها مجلس أوروبا العام الماضي وسيشاور مع الأطراف المعنية. ونحث القادة السياسيين في كوسوفو على التحرك

أقلها البدء بتغيير الاتجاهات السائدة بين صفوف القادة السياسيين والمحليين الذين تقاعسوا عن التصرف بشكل مسؤول خلال الأزمة الأخيرة. وتحقيقاً لنفس هذه الغاية، ينبغي دعم اكتساب وسائط الإعلام المحلية لمعايير أكثر اتساماً بالمهنية والديمقراطية في نقل الأخبار.

ويساور رومانيا القلق بصفة خاصة، بوصفها من بلدان المنطقة، إزاء الآثار الطويلة الأجل التي ينطوي عليها أي إجراء متعلق بمستقبل كوسوفو. ولهذا السبب نصرّ على أخذ "المعايير قبل المركز" بجديّة بالغة ونؤكد مجدداً وجوب أن يتجلى تنفيذها في جميع أرجاء كوسوفو، لتكون رمزاً لإرادة أهلها العيش بسلام في هذه المنطقة وتعزيز استقرارها.

إن لنا جميعاً مصلحة في تنفيذ المعايير، بغض النظر عن ماهية المركز الذي يتم التوصل إليه في نهاية المطاف. ومن نفس المنطلق، كلما طال أمد العمل على تطبيق هذه المعايير كلما ازدادت صعوبة اللحاق بالركب، مهما كان تحديد المركز النهائي في آخر المطاف. وفي هذا السياق، نلاحظ أن التقرير المعروض على المجلس يمثل أيضاً استعراضاً مبدئياً للحالة الراهنة لتنفيذ المعايير في كوسوفو. وتعلق رومانيا أهمية كبيرة على زيادة تطوير آلية الاستعراض، التي سيكون أداؤها لوظائفها ضرورياً في إيضاح نهج المجتمع الدولي ومجلس الأمن ومنطقتهم السياسي فيما يتعلق بمناقشة الوضع النهائي لكوسوفو.

ولا يمكن أن نجد تصويراً أفضل للسبب في ضرورة أن يتصدر التنفيذ الكامل للمعايير البرنامج السياسي لكوسوفو من أن أحداث العنف التي جرت مؤخراً قد ألحقت مزيداً من الضرر باقتصادها الهش والضعيف بالفعل. فكيف يمكن بناء مستقبل على هذه القواعد؟ وتعرب رومانيا عن ترحيبها في هذا الصدد بالالتزامات التي أخذ زعماء كوسوفو أنفسهم بها على الملأ بتنفيذ المعايير. ونرجو أن تنفذ

هولكيري تبعث على الأسى. فالتقدم الذي أحرزه الإقليم قبل نشوب أعمال العنف ذات الدوافع الإثنية في آذار/مارس قد طغت عليه بدرجة خطيرة الهجمات المنظمة الواسعة النطاق التي استهدفت الصرب وغيرهم من الطوائف في كوسوفو.

وقد بلغنا المرحلة التي لا يكفي فيها مجرد تحديد المشاكل. إذ يتعين اتخاذ تدابير عملية ووضعها موضع التنفيذ بغرض كفالة التنفيذ الحقيقي والفعال للتدابير المحددة في خطة تنفيذ المعايير المتعلقة بكوسوفو، وإنشاء مجتمع ينعم بالأمن والديمقراطية والتسامح والتعددية العرقية في كوسوفو كهدف في نهاية المطاف.

لذا فإننا مع التأكيد مجدداً على تحييد رومانيا سياسة "المعايير قبل المركز"، نتفق تماماً مع الرأي القائل بوجوب إجراء مزيد من إعادة تقنين الخطة سألغة الذكر وترتيب أولوياتها. وينبغي إيلاء مزيد من التأكيد للأمن، والعائدين، وحقوق الأقليات، وسيادة القانون، والعدالة، ونقل المهام من الصعيد المركزي إلى الهيئات المحلية، حتى تتاح الفرصة للحياة الطبيعية الحرة الآمنة على قدم المساواة أمام جميع سكان كوسوفو وجميع الأشخاص الراغبين في العودة إليها.

ويتعين على مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وجميع الطوائف في كوسوفو، بمساعدة من الوجود الدولي، أن تتضافر في العمل على نحو متسم بالمسؤولية والاتساق لتحقيق ذلك الهدف والحيلولة دون تكرار أحداث عنف مماثل في المستقبل. ويمكن أن تشكل إقامة نظام قانوني أكثر حزماً للأسلحة الصغيرة والخفيفة وتكثيف عمليات جمع الأسلحة غير القانونية خطوة هامة للأمام في هذا الصدد. فمن الأمور الحيوية أن يتم استئصال العقلية القائمة في كوسوفو التي ترى العنف وسيلة لتحقيق المآرب السياسية. وينبغي الشروع في هذا الإجراء على جميع المستويات وفي جميع الميادين، وليس

أود أن أرحب، مرة أخرى في هذه القاعة، بالسيد هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام، وأن أشكره على عرضه تقرير الأمين العام، وكذلك على إحاطته المجلس علماً بأحدث تطورات العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ويرحب وفدي بمشاركة وزير خارجية صربيا والجنرال الأسود، السيد فوك دراسكوفيتش، في هذه المناقشة.

تكرر باكستان الإعراب عن إدانتها الشديدة لأحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤ وتأسف لفقدان الأرواح البريئة وتدمير المواقع الدينية والتاريخية. وندعو مرة أخرى إلى تقديم جميع الحناة إلى العدالة. ونشيد بالجهود التي بذلتها بعثة الإدارة المؤقتة، بقيادة السيد هولكيري، وقوة كوسوفو، لاستعادة الاستقرار والنظام في كوسوفو خلال تلك الأحداث المأساوية وبعدها.

إن تقرير الأمين يمثل تقييماً رزيناً للحالة في كوسوفو في أعقاب أحداث العنف التي جرت في آذار/مارس. ونلاحظ مع القلق تقديره أن

”الوضع لا يزال في كوسوفو متوتراً مع احتمالات وقوع أحداث عنف أخرى“.
(S/2004/348، الفقرة ٩)

لقد كان العنف أخطر ضربة وجهت حتى الآن للعلاقات فيما بين الجماعات العرقية في كوسوفو. وعلى الرغم من الجهود الشاقة التي ظلت تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة، في الماضي والحاضر على السواء، لا يزال بعيدين عن اندمال الجروح التي أصيبت بها كوسوفو لفترة طويلة والتي سعينا إلى شفائها عندما اعتمد مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ولا تزال المشاكل مستمرة، خاصة في المجالات الرئيسية من ولاية البعثة المتعلقة بضمان العودة المستدامة

هذه الالتزامات، وكل فصل من فصول خطة تنفيذ التزامات كوسوفو، في الواقع تنفيذاً كاملاً من أجل زيادة الفرص لنيل استعراض إيجابي في عام ٢٠٠٥ إلى أقصى حد.

بيد أننا في الأجل القصير نرى أن بناء الثقة في كوسوفو لن يكون ممكناً بدون اتخاذ بعض التدابير الفعالة التي آن وأنها من حيث سيادة القانون والعدالة، وإعادة الإعمار، وتوفير الحماية الكاملة لطوائف الأقليات. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل كل جهد لتقديم المسؤولين عن الهجمات الخطيرة في آذار/مارس للعدالة، وبسط سيادة القانون في أرجاء كوسوفو كافة، ووقف الضرر الأدبي الهائل الذي أحدثته العنف وتدمير الممتلكات والكنائس والأديرة الصربية، التي يمثل الكثير منها جزءاً من تراثنا العالمي.

وفي الوقت ذاته، كما طلب المجلس مؤخراً، لا بد من التماس الحلول تحقيقاً لمزيد من فعالية الإدارة وتطور المسؤوليات على الصعيد المحلي، بما يتيح الاحترام الكامل لحقوق ومصالح جميع أفراد طوائف الأقليات. وفي هذا السياق، نرحب بالمقترحات التي تجري مناقشتها والاتفاق عليها من جانب جميع الأطراف المعنية. ولكن من الواضح أنه ينبغي عدم إطالة الحالة أكثر من اللازم، لأن ذلك يمكن أن يولد مزيداً من المشاكل للجميع.

وأخيراً، أود أن أضيف كلمات قليلة على سبيل التأييد والتقدير للبعثة ورئيسها، الممثل الخاص للأمين العام السيد هاري هولكيري، ولقوة كوسوفو، وللوجود الدولي في كوسوفو بأسره. إذ تنتظر هذه الجهات مهام كبيرة في ظل أوضاع شاقة، وكما يشير التقرير، خطيرة. ولا يمكن إنجاز تلك المهام بفعالية ما لم يوفر المجتمع الدولي والمجلس لها قدرًا كافيًا من الدعم السياسي والموارد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لباكستان.

وبدلاً من أن يحول المجلس مسألة "المعايير قبل المركز" إلى عقيدة صماء، ينبغي له أن يتحرك بمزيد من الواقعية السياسية المتروية لتعزيز السلم والاستقرار في كوسوفو. وكما قال السيد هولكيري صباح اليوم، إن الوقت الذي سيتعين فيه علينا النظر في كيفية معالجة الخيارات الصعبة مقبل علينا. ونحن نوافق على ذلك. إننا نرى أنه ينبغي للمجلس أن يروج لاتباع نهج يقوم على أساس "المركز مع المعايير" - نهج ذي شعيتين من شأنه، من جهة، أن يجعل أبناء كوسوفو خاضعين للمساءلة عن تنفيذ برنامج المعايير، والعمل على إنهاء التطرف والتعصب، وإقامة علاقات ودية وتعاونية مع جيرانهم. ومن الجهة الأخرى، من شأن هذا النهج أن يحدث تقدماً متزامناً بشأن توضيح مسألة المركز وتحديد السبل الكفيلة بالترويج لتقرير المصير لجميع أبناء كوسوفو، مع السعي إلى الحفاظ على حقوق ومصالح أقليتها.

وكخطوة أولى، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على وقف المساعي الرامية إلى تعزيز الهياكل الموازية ومنع المناقشات السياسية بشأن المركز في المستقبل. وعلى الرغم من أن الخطة المقدمة من بلغراد عرضت من طرف واحد، فإن هذا اعتراف بضرورة البدء في النظر في مسألة المركز. وينبغي الترحيب بالأفكار الأخرى، لا سيما من أبناء كوسوفو أنفسهم. وينبغي للمجلس وبعثة الإدارة المؤقتة، في الوقت الذي يعملان فيه على ضمان تنفيذ المعايير، أن يبدأ النظر في تقديم مقترحات بشأن مسألة المركز. إن حدوث تغيير في مسار الأحداث ضروري لخلق الأمل في السلام ولإنهاء الإرث المأساوي للحرب والمعاناة في تلك المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل أيرلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

وحقوق الأقليات وحرية التنقل وأداء المؤسسات الديمقراطية. ولا يزال المتطرفون من كلا الطرفين يعوقون تحقيق تقدم ذي معنى في هذه المجالات. ولا تزال الهياكل الموازية قائمة، على الرغم من الدعوات المتكررة إلى تفكيكها. وفي الوقت نفسه، ظل الوضع الاقتصادي في كوسوفو يتدهور، وظل دعم المجتمع الدولي هامشياً. ولم يستأنف الحوار المباشر بعد بين بريشتينا وبلغراد، على الرغم من التزام الجانبين بالقيام بذلك. وقبل كل شيء، لا تزال الحالة الأمنية في كوسوفو هشة، على الرغم من وجود آلاف الجنود من قوة كوسوفو.

إننا نعتقد أن السيد هولكيري يبذل كل جهد لمعالجة الوضع، ولتهدئة التوترات والمضي قدماً في تنفيذ الخطة. ونفهم أيضاً أن خطة التنفيذ يجري تنفيذها في بعض المجالات الرئيسية لتأخذ في الحسبان الآثار المترتبة على الأحداث الأخيرة. وستواصل باكستان تقديم أكمل دعمها إلى السيد هولكيري في جهوده الرامية إلى تنفيذ المعايير، بما يتوافق وأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وإلى إقامة مجتمع ديمقراطي مسالم ومتسامح ومتعدد الأعراق في كوسوفو.

قال السيد هولكيري "إن أحداث العنف الأخيرة أجبرتنا، في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على أن نلقي نظرة جادة وطويلة على أنفسنا". وشعر البعض، بما في ذلك باكستان، أن العملية برمتها، المتمثلة في السعي إلى تحقيق المعايير دون معالجة مسألة المركز، كانت معيبة في صورتها وغير ملائمة لإعداد كوسوفو للانتقال من الحرب إلى السلام، ومن الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، ومن المآزق السياسي الدولي إلى الوضوح السياسي والقانوني. ويتعين علينا أن نحدد ما إذا كان الإخفاق في توضيح مركز كوسوفو قد غذى الشعور بالإحباط والظلم لدى كلا الطرفين، ودفع إلى التشدد في المواقف وأدام النزوع إلى العنف. إن استمرار التأخر في معالجة مسألة المركز السياسي من شأنه، في رأينا، زيادة تعقيد الوضع وأخطار تجدد العنف.

الحاجة إلى أن يتخذ قادة كوسوفو وشعبها إجراء ملموسا لضمان عدم تكرار أعمال العنف.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على تأييده الكامل لسياسة "المعايير قبل المركز"، ونلاحظ أن عرض خطة تنفيذ معايير كوسوفو في ٣١ آذار/مارس في بريشتينا يشكل خطوة إلى الأمام في عملية المعايير. ونحث المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي على أن تظهر مسؤوليتها عن إحراز تقدم ملموس بشأن تنفيذ المعايير والتزامها بإحراز هذا التقدم.

ونشدد أيضا على أهمية تحقيق المصالحة بين الطوائف في كوسوفو، ونحث الأطراف على أن تستأنف الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد بغية التصدي للمسائل الجوهرية ذات الاهتمام المشترك. ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة استعداد لدعم ذلك الحوار.

وقد أكد الاتحاد الأوروبي من جديد على التزامه القوي بإنشاء كوسوفو الآمنة والديمقراطية والمتعددة الأعراق والمزدهرة. وما فتئت أعمال العنف التي وقعت مؤخرا تشكل نكسة بالنسبة لكوسوفو، وعرضت للخطر التقدم المحرز في الأعوام الأخيرة. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأنه في الفترة التالية لأعمال العنف، لا بد أن تكون الأولويات العاجلة هي ضمان الأمن، وتيسير عودة الأشخاص المشردين، وإعادة بناء الممتلكات والمواقع الدينية التي دمرت، وتقديم المسؤولين عن هذه الأعمال إلى العدالة. وسيجري تقييم التقدم الذي أحرزته المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في الوفاء بالمعايير بشكل مرحلي، كما أن التقدم نحو إنشاء عملية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، مشروط بتحقيق نتائج إيجابية لاستعراض شامل.

ويحث الاتحاد الأوروبي جميع القادة السياسيين في كوسوفو، وخاصة قيادة ألبان كوسوفو، على أن يعملوا على نحو وثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان للانضمام بلغاريا ورومانيا، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، آيسلندا وليختنشتاين والنرويج.

إننا نشارك المتكلمين الآخرين في الترحيب بحضور الأمين العام في هذه الجلسة. ونعرب بحرارة أيضا عن تقديرنا لحضور وزير خارجية صربيا والجبل الأسود السيد فوك دراسكوفيتش.

أود أن أعرب عن تقديرنا لوجود السيد هولكيري هنا اليوم ونرحب بالفرصة المتاحة للاستماع منه إلى إحاطة إعلامية عن الحالة في كوسوفو. لقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه الكامل لجهود الممثل الخاص هولكيري، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، الرامية إلى تحقيق استقرار الوضع وضمان تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة "المعايير قبل المركز".

في بياننا الذي أدلينا به في المجلس في ١٣ نيسان/أبريل، أدان الاتحاد الأوروبي بشدة أحداث العنف الأخيرة ذات الدوافع العرقية التي وقعت في كوسوفو والتي أسفرت عن العديد من القتلى والجرحى، وتدمير الممتلكات الخاصة وتدمير الكنائس والأديرة الأرثوذكسية الصربية، التي تشكل جزءا من التراث الثقافي والديني المشترك لجميع الأوروبيين. وأدان الاتحاد أيضا بشدة الهجمات التي وقعت على جنود قوة كوسوفو وعلى موظفي ومواقع بعثة الإدارة المؤقتة. إن التطرف والتعصب نقيضان للقيم الأوروبية. ويحث الاتحاد الأوروبي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة على اتخاذ تدابير ملموسة للوفاء بالتزاماتها بإعادة بناء التعدد العرقي والمصالحة في جميع أرجاء كوسوفو. ويحدد تقرير الأمين العام بشكل واضح خلفية أعمال العنف الأخيرة، كما يلاحظ أيضا

المختلفة بما في ذلك حرية الحركة، أحد أهم العناصر في إنشاء كوسوفو الديمقراطية والمتعددة الأعراق. وبالتالي ينبغي ألا يؤدي نقل المسؤوليات إلى السلطات المحلية إلى تقسيم كوسوفو على أساس الانتماء العرقي. ولا بد أن ينظر في هذا النقل بهدف ضمان أن يساهم في إنشاء كوسوفو الديمقراطية والمتعددة الأعراق.

وإضافة إلى ذلك، لا بد أن ترافق الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الأقليات في كوسوفو عمليات العودة المستدامة. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى استئناف الحوار المباشر، وخاصة الفريق العامل المعني بعمليات عودة اللاجئين. ونتوقع من الأمين العام أن يدرج تلك المسائل في توصياته من أجل إدماجها في خطة تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو.

ثانياً، أظهرت أعمال العنف أيضاً بكل وضوح الحاجة إلى تحقيق المزيد من الأمن في كوسوفو. وتعرّب حكومتي عن تأييدها للاستجابة العاجلة للممثل الخاص، السيد هاري هولكيري، واستجابة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو في جهودهم لتحقيق استقرار الحالة في الفترة التي تلت أعمال العنف مباشرة. وفي نفس الوقت، واستناداً إلى تقييم للتدابير التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة قبيل اندلاع أعمال العنف، فإننا بحاجة إلى أن ندرس بشكل جدي مسألة كيفية تمكننا من تحقيق تحسن مستدام في الحالة الأمنية.

وتلاحظ حكومة اليابان أيضاً مع شعور بالجزع الحادث المشؤوم الذي وقع بين مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في ١٧ نيسان/أبريل والقلق الذي أعرب عنه حيال مسألة الانضباط فيما يتعلق ببعض الموظفين الدوليين في كوسوفو. وينبغي أن تكون حاجة حفظة السلام إلى كسب احترام الناس في المنطقة التي يعملون فيها أمراً بديها.

وقوة كوسوفو بغية التصدي للعديد من التحديات الماثلة أمامنا، بما في ذلك التنمية الاقتصادية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالبيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل (S/PRST/2004/13)، وهو البيان الذي حدد الحاجة إلى حكم محلي أكثر فعالية من خلال نقل السلطة، وإلى ضمان الأمن المادي والحماية الكاملة لحقوق أعضاء جميع الطوائف في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية. كما أود أن أشكر السيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في كوسوفو.

كما ذكرت في الجلسة العلنية السابقة بشأن هذا البند (انظر S/PV.4928)، فإن حكومة اليابان تشعر بقلق شديد حيال أعمال العنف التي اندلعت في آذار/مارس في كوسوفو. واستناداً إلى تلك الحادثة، نود أن نؤكد من جديد على النقاط التالية، التي نعتقد أنه ينبغي أن ينظر فيها جميع أعضاء المجتمع الدولي بشكل جدي.

أولاً، أود أن أؤكد من جديد مرة أخرى على أن أهم درس استفدناه من أعمال العنف هو أننا لا بد أن نضعف جهودنا نحو إنشاء مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق في كوسوفو. ولا يوجد بديل لتنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو إذا أردنا أن نتوصل إلى ذلك الهدف.

وكما أصبح واضحاً من أعمال العنف، ما زالت هناك حاجة قوية إلى إجراء تحسينات في حماية الأقليات، بما في ذلك الصرب. ولا بد أن يكون ضمان حقوق الأقليات

التدريب حوالي ٥٠ من أفراد مكافحة الحرائق و ٢٠ من مراقبي حركة المرور الجوي. وتتولى بعثة الأمم المتحدة الآن السيطرة على المطار ولكنها ستستمر في تلقي المساعدة من الإدارة الأيسلندية للطيران المدني على أساس تعاقدية.

إننا نؤكد على الحاجة إلى مواصلة إعادة التعمير الاقتصادي والاجتماعي السلمي في كوسوفو، بما في ذلك إجراء حوار بناء لبناء الثقة بين الطوائف. وناشد الأطراف المعنية أن تتعاون بشكل كامل مع بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو وأن تنبذ العنف، وبذلك تيسر العملية السياسية الرامية إلى تحديد مستقبل كوسوفو استنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد بلادي، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى لوفد باكستان ولكم أتمن شخصيا كل النجاح في أداء مهام رئاسة مجلس الأمن ذات المسؤولية الجسيمة.

وأعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام، السيد هاري هولكيري، على تقديمه لآخر المعلومات بشأن الوضع الحالي في كوسوفو. ويسعدني أيضا أن أرى على طاولة المجلس وزير خارجية صربيا والجبل الأسود، السيد فوك دراسكوفتش، الذي أسهمت ملاحظاته إسهاما هاما في التحليل الشامل للوضع الحالي على أرض الواقع.

لقد أدانت أوكرانيا بشدة اندلاع أعمال العنف العرقية في كوسوفو في شهر آذار/مارس الماضي، والتي نتج عنها سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى وإتلاف ممتلكات وتدمير تراث ديني وثقافي، وكذلك الاعتداءات

وبالنسبة لمسألة الاتجار بالفتيات والنساء، فإن اليابان يحدوها الأمل أن توفر بعثة الأمم المتحدة المزيد من المعلومات وأن تتخذ التدابير المناسبة للتصدي لهذه المشكلة دون تأخير.

وتعتزم حكومتي أن متمسك بالتزامها بتحقيق الاستقرار والازدهار في جنوب شرقي أوروبا، بالتعاون مع المجتمع الدولي قاطبة. ونؤمن إيمانا راسخا بأن تحقيق استقرار الحالة في كوسوفو أمر أساسي لاستقرار وازدهار المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل أيسلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هانسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): إن أيسلندا، بوصفها عضوا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد البيان الذي أدلى به من فوره السفير ريتشارد راين بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك ترحيب البيان بالسيد هاري هولكيري، ودعمه القوي لعمله ولعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. وأود، كما فعل الآخرون، أن أعرب عن تقديرنا لوزير خارجية صربيا والجبل الأسود على مشاركته هنا اليوم.

تسلم أيسلندا، بالترافق مع شركائها، بالحاجة إلى التزام عملي طويل الأجل بإعادة بناء منطقة البلقان الغربية. وبتلك الروح، تولت أيسلندا، بناء على طلب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، إدارة مطار بريشتينا في آذار/مارس ٢٠٠٣؛ وشمل الموظفون حوالي ٢٠٠ شخص من ١٣ بلدا. ووفرت أيسلندا مراقبي حركة المرور الجوي وأفراد مكافحة الحرائق على حد سواء. وخلال تلك الفترة جرى تطوير إدارة المطار حتى بلغت كامل معايير منظمة الطيران المدني الدولي. وفي النظر إلى الاستمرارية في المستقبل، شددت أيسلندا على إعداد العاملين المحليين. وقد تلقى

من الأهمية القصوى إحياء الحوار المباشر بين بلغراد وبريشتينا. وفي ذلك السياق، نحن نرحب بالاستعداد لإحياء الحوار الذي أعرب عنه وزير خارجية صربيا والجبل الأسود في هذه الجلسة.

وأوكرانيا من ناحيتها لن تدخر وسعا في تقديم مساعدتها لتسوية الحالة في كوسوفو. ومؤخرا جدا، واستجابة لطلب من الأمم المتحدة، زادت أوكرانيا إسهامها في شرطة بعثة الأمم المتحدة بإضافة ١٠ محققين. ولقد تم نشرهم قبل أسبوع في فرقة العمل المنشأة حديثا والتي تهدف إلى أن يمثل أمام القضاء أولئك المسؤولين عن الجرائم المقررة خلال أعمال الشغب الأخيرة.

ونحن نعتقد أنه يجب على المنطقة أن تستمر في أداء الأعمال الهامة من أجل الوفاء بالمعايير التي حددها المجتمع الدولي. ويجب أن تتوقف أعمال التهريب والعنف. وينبغي الوفاء بالمتطلبات الرئيسية المتعلقة بمركز الأقليات العرقية وعودة اللاجئين والمشردين داخليا. ويثبت هذا الوضع عدم المساواة في الحقوق والحريات الأساسية، وهو ما يجب تغييره بصورة جوهرية.

ختاما، أود التأكيد على أن أوكرانيا تكرر التزامها بتعزيز السلم والأمن في كوسوفو، وتعرب عن تأييدها للعمل الذي يقوم به الوجود الدولي في المنطقة. ونحن نتطلع إلى زيادة المساعدة لبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو في جهودهما لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على كلماته الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل ألبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الشائنة وغير المقبولة على ممثلي الوجود الدولي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وفي بيان أصدرته وزارة خارجية أوكرانيا، أعربت حكومة بلادي عن رفضها المطلق لأي مظهر من مظاهر العنف القائم على أساس التطرف السياسي أو العرقي أو غيره من أشكال التطرف باعتباره طريقة غير مقبولة لحل المشكلات القائمة في كوسوفو. وجاء فيه أيضا أن أوكرانيا يحدوها أمل كبير أن تستمر العملية الديمقراطية الرامية إلى إقامة مجتمع متعدد الأعراق ومتسامح وديمقراطي في كوسوفو مستقرة.

ولقد أظهر أحدث تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة (S/2004/348) أن الأسباب الجذرية للعنف المتفشي لا تزال بحاجة إلى تحليل وعلاج شاملين من المجتمع الدولي. وأمامنا طريق طويل للتوصل إلى معايير كوسوفو. وفي الواقع، يجب علينا اليوم أن نعود إلى تنفيذ "جدول أعمال التعايش" الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام، السيد برنارد كوشنر، قبل نحو خمسة أعوام بدلا من التكلم عن تعددية عرقية حقيقية في الإقليم. هذا هو الواقع.

ولدى التصدي لأزمة كوسوفو، يتعين على المجتمع الدولي، والأمم المتحدة في طبيعته، أن يضمن لعملية الإنعاش السياسي أن تتماشى تماما مع إطار العمل الذي حدده القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة "المعايير قبل المركز". وفي ذلك الصدد، نحن نؤيد بقوة الملاحظات التي وردت في تقرير الأمين العام، وكذلك موقف مجلس الأمن الذي أعرب عنه في بيان رئيسه المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/13).

وكما قال متكلمون عديدون اليوم، ينبغي للمؤسسات المؤقتة والسلطات المحلية والزعماء السياسيين أن يتحملوا المزيد من المسؤولية في عملية التطبيع. وفي رأينا أنه

حكم القانون من خلال تقاسم المسؤولية مع السلطات المحلية. وهذا هو الوقت المناسب لإيجاد الحل لمشكلة الهياكل الموازية، وسيكون أيضا من المفيد جدا فعل ذلك، حتى لا تواصل تحديها لرؤية وأفكار بعثة الأمم المتحدة المتعلقة بمستقبل البلاد.

وتعيد حكومة ألبانيا التأكيد على تقديرها لعمل بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، السيد هولكير، وتؤكد من جديد دعمها المستمر لمهمته في كوسوفو.

ولقد تابعت الحكومة الألبانية باهتمام آخر المستجدات في كوسوفو وأدانت العنف الذي تمارسه العناصر المتطرفة لزعزعة استقرار الحالة فيها. فلقد عرض مرتكبو العنف العملية الديمقراطية ومستقبل كوسوفو للخطر. وينبغي أن يمثلوا أمام القضاء على هذه الأفعال. وينبغي لمواطني كوسوفو أن يدركوا أن مستقبلهم الحر والديمقراطي لن يتحقق إلا عند تفعيل مجتمع متعدد الأعراق، وعندما يحمي القانون حقوق وحريات الأقليات، وحينما يقوم المجتمع المدني والمؤسسات الديمقراطية، من خلال إعلاء الضمير والعمل الناضج، بمساعدة الواقع القائم على أن يصبح أكثر فعالية.

وينبغي أن يبدأ الحوار مرة أخرى بين بلغراد وبرشتينا في أقرب وقت ممكن حول المسائل الفنية ذات المصلحة المتبادلة. وهذا وقت مهم - وقت ينبغي فيه للمؤسسات كوسوفو المؤقتة أن تضطلع بدور قيادي وأن تتعاون عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو من أجل تنفيذ المعايير. ومن الأهمية بمكان أن تتسم مؤسسات كوسوفو بالانفتاح وأن تساعد في عملية عودة الأشخاص المشردين، وأن تعزز سيادة القانون وأن تنشئ نظاما قضائيا نزيها وأن تعمل على ترسيخ

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم لمجلس الأمن وأتمنى لكم كل النجاح.

ويرحب الوفد الألباني بوجود الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاري هولكير، في جلسة مجلس الأمن هذه ويشيد بالأعمال والجهود العظيمة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو في تحقيق هدفهما الهام المتمثل في إقامة كوسوفو حرة وديمقراطية ومتعددة الأعراق.

إن الأحداث السلبية التي وقعت في كوسوفو في آذار/مارس ٢٠٠٤ ينبغي ألا تنكر التقدم والنجاح العام المحرزين هناك بالفعل، أو التشكيك فيها، من قبيل إقامة مجتمع منفتح وحر، وبناء مؤسسات ديمقراطية، والاحتمال الجديد باندماج شعب كوسوفو في الأسرة الأوروبية.

وينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تتصدى بواقعية للمشكلات التي أوجدتها أحداث آذار/مارس ٢٠٠٤، ليس من خلال إدانة مرتكبي أعمال العنف فحسب، بل أيضا من خلال تحديد مسؤوليات جميع الأطراف المشاركة والبريجة المسبقة لجميع المهام والالتزامات التي يجب أن تنفذها كل المؤسسات في كوسوفو.

ونحن نرحب ببعثة الأمم المتحدة ونشجعها على مواصلة التنفيذ النشط للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وقرارات المجتمع الدولي، بغض النظر عن الضغوط والتدخلات الوطنية والأعمال المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها جماعات متطرفة. والعزم على المضي قدما في خطة العمل وتحقيق أهداف المعايير سيضع الأساس لمناقشة المركز النهائي لكوسوفو.

والتقييم الواقعي للحالة في كوسوفو يعطي حافزا للحاجة إلى نقل المزيد من السلطات الاجتماعية والاقتصادية من بعثة الأمم المتحدة إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. كما أنه يظهر الحاجة إلى عملية أسرع للخصخصة وتعزيز

الظروف والبيئة الصحيحة لجميع الناس في كوسوفو لكي يعملوا معا من أجل مستقبلهم المشترك.

منذ فترة زمنية طويلة نسبيا روجت هذه الهيئة والمجتمع الدولي لخلق مجتمع متعدد الأعراق بوصفه الأساس الصلد لثقافة ديمقراطية في كوسوفو. وقد اتخذنا من الإجراءات لبث الحياة في تلك الفكرة حينما كانت الكراهية والانقسام في أوجيهما، ومع ذلك فقد أحرزنا نجاحا كبيرا. وهذه العملية لبناء مجتمع متعدد الأعراق يجب ألا تؤخرها اقتراحات جديدة قائمة على فكر قديمة أساسها الفرقة والتقسيم إلى كاتنونات مشفوعة بغطاء قانوني ومقدمة بوصفها عملية ديمقراطية تستهدف إضفاء سمة اللامركزية على السلطة.

وينبغي أن نقدم لكوسوفو الحرية وليس العزلة؛ والتعايش السلمي وليس الانقسام على أسس طائفية. وينبغي أن نقدم لكوسوفو الفرصة لكي تصبح، في أقرب وقت ممكن، جزءا من الأسرة الأوروبية ومكانا يتشاطر فيه الجميع التطلعات والفرص على قدم المساواة. وكوسوفو ليست تجربة يمكن أن تتبلور طبقا للنزعة القومية القديمة التي سادت البلقان في الماضي. إن كوسوفو تحتاج إلى الإرادة السياسية من جميع الأطراف المهمة؛ إنما تريد منها أن تتفهم وتقيم الحقائق التي لا رجعة عنها وأن تقدم مساهمة إيجابية في إيجاد حل ديمقراطي مقبول للجميع وفي صالح السلم والاستقرار في المنطقة.

وأود أن أنتقي نقطة من البيان النافذ البصيرة الذي أدلى به ممثل فرنسا. أرحب ببيانه وأتفق معه فيما يتعلق بأنه ينبغي للذين ينظرون في كيفية التعامل مع مستقبل كوسوفو السياسي أن يفعلوا ذلك بشفافية وبالتحدث فيما بينهم. إننا ندخل مرحلة وعرة وحساسة، وينبغي لنا في الأمم المتحدة أن نسق جهودنا عن كثب مع الدول الأعضاء المعنية.

وأوافق تماما مع ملاحظات ممثل فرنسا عن وسائط الإعلام في كوسوفو. فوسائط الإعلام في كوسوفو، شأنها شأن وسائط الإعلام في مناطق أخرى خارجة من صراعات عرقية، لا تفي بالمعايير الدولية. وتدرس البعثة بعناية التقرير الأخير لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهي مستعدة للنظر في تدابير ملائمة لفرض جزاءات على وسائط الإعلام التي أهدت الحالة في شهر آذار/مارس.

وأحيط علما بقائمة التدابير التي سردها ممثل الاتحاد الروسي، التي تستهدف تطبيع الحالة في كوسوفو بعد أحداث العنف في شهر آذار/مارس. ومثلما ذكرت في إحاطتي الإعلامية، يكمن في قلب جهود البعثة الحالية تعزيز الأمن في كوسوفو - وخاصة أمن المجتمعات المحلية التي لا تشكل أغلبية - والعمل بشأن مسائل التعددية الطائفية والعائدين وحرية التنقل. ويظل تنفيذ المعايير أهم أنشطة البعثة. بموجب ولايتها، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ألبانيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد هولكيري (تكلم بالانكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على مناقشتهم البناءة لقضايا حيوية الأهمية لبعثة

الظروف والبيئة الصحيحة لجميع الناس في كوسوفو لكي يعملوا معا من أجل مستقبلهم المشترك.

منذ فترة زمنية طويلة نسبيا روجت هذه الهيئة والمجتمع الدولي لخلق مجتمع متعدد الأعراق بوصفه الأساس الصلد لثقافة ديمقراطية في كوسوفو. وقد اتخذنا من الإجراءات لبث الحياة في تلك الفكرة حينما كانت الكراهية والانقسام في أوجيهما، ومع ذلك فقد أحرزنا نجاحا كبيرا. وهذه العملية لبناء مجتمع متعدد الأعراق يجب ألا تؤخرها اقتراحات جديدة قائمة على فكر قديمة أساسها الفرقة والتقسيم إلى كاتنونات مشفوعة بغطاء قانوني ومقدمة بوصفها عملية ديمقراطية تستهدف إضفاء سمة اللامركزية على السلطة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ألبانيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد هولكيري (تكلم بالانكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على مناقشتهم البناءة لقضايا حيوية الأهمية لبعثة

الأعضاء في بيانهم. الأمن، وسيادة القانون، وإعادة بناء المنازل والممتلكات المدمرة، وحماية حقوق الطوائف، والتعددية الإثنية، وعودة اللاجئين والمشردين، وإصلاح نظام الحكم المحلي، وتنفيذ المعايير وإنعاش اقتصاد كوسوفو. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن هذه هي أولوياتنا المشتركة وأنا لن نألو جهدا في سبيل تحقيقها.

وأخيرا، دعوني أقول إنني أشعر بالتفاؤل نتيجة هذه المناقشة. فإنني أستشعر إقرارا متعاضما بضرورة أن تبادر الأمم المتحدة والدول الأعضاء المعنية كافة إلى التفكير بإمعان في مسألة كيفية التعامل مع مستقبل كوسوفو السياسي والتحرك باتجاه تسوية سياسية أكثر استقرارا. وإنني لأشجع هذا التفكير وأتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات مع المجلس بشأن الخطوات الحساسة التي تنتظرنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد هولكيري على توضيحاته وملاحظاته.

أفهم أن وزير خارجية صربيا والجبل الأسود يود أن يدلي ببيان آخر وأعطيه الكلمة.

السيد دراسكوفيتش (صربيا والجبل الأسود)
(تكلم بالانكليزية): أود أن أشدد بصورة خاصة على مسألتين.

المسألة الأولى تتعلق بالوضع النهائي الذي تطرق إليه العديد من الأعضاء. بالنسبة لحكومة صربيا وحكومة صربيا والجبل الأسود، فإن المركز النهائي لإقليم كوسوفو ينطوي على نماذج محلية للحكم الذاتي والحكم الذاتي بالنسبة للصرب الألبان وغيرهم من غير الألبان وعلى المصالحة والغفران والتوبة في إطار صربيا والاتحاد الأوروبي.

أما في ما يتعلق بالإطار الأوروبي البلقاني الذي تعتبره حكومتي منطقة ستقوم فيها حدود بين الدول على

وأشار ممثل اليابان إلى التقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية. وقال، فيما يتعلق بقضية الاتجار بالفتيات والنساء، إن اليابان تأمل أن توفر البعثة معلومات إضافية وأن تتخذ تدابير ملائمة للتصدي للمشكلة من دون تأخير. وتضع البعثة تقرير المنظمة محمل الجد. ويتناول التقرير بشأن الاتجار بالبشر مشكلة جد خطيرة منتشرة في جميع أنحاء البلقان. ونحن نقر بأن على البعثة مسؤوليات حساما لمكافحة هذه الظاهرة المأساوية والإجرامية في كوسوفو. وتمثل سياسة البعثة أيضا في كفالة توفير المساعدة وإعادة التأهيل المناسبة لضحايا هذا الاتجار. وتتخذ بعثتنا إجراءات فورية صارمة ضد أي موظف يتواجد في مكان يشتهه في ممارسة الدعارة فيه ونكون قد أعلننا أن التواجد فيه محظور. وقد أصدرت توجيهاتي لموظفي البعثة باستعراض التوصيات الواردة في تقرير منظمة العفو الدولية واتخاذ الإجراء اللازم لتحسين ردود فعلنا في مكافحة الاتجار بالبشر حينما يقتضي الأمر ذلك.

وأود أن أخص بالشكر بلدين اثنين، آيسلندا وأوكرانيا. لقد زودتنا آيسلندا بدعم هام في المجالات التي لها خبرة فيها، من قبيل مراقبة حركة الطيران والمطارات.

وأوكرانيا واحدة من البلدان القليلة التي استجابت لطلبنا عن طريق توفير محققين في أعمال الشغب التي وقعت في منتصف آذار/مارس. ونحن ممتنون لهذا النوع من الدعم، ونأمل أن يشجع ذلك سائر الدول الأعضاء على مساعدتنا كذلك.

وختاما، أود أن أشكر أعضاء المجلس على تأييدهم لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وللسياسات التي ننتهجها. فمثل هذا الدعم يتسم بأهمية جوهرية بالنسبة لجهودنا المشتركة الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بنجاح. وأنوه بالمسائل ذات الأولوية التي أثارها

الكنيسة إليها. أما الأراضي العائدة للأفراد فيجب أن تعطى إليهم أيا كانوا - سواء أكانوا من الصرب أم الألبان أم غيرهم. وسيعود الأمر إليهم لكي يقرروا فيما بعد ماذا يفعلون بأملنا لهم.

لقد درست القانون وأود أن أقول للمجلس إن التعويض ورفض إضفاء الطابع القانوني على أي جريمة هو أساس القانون. إن هذا منصوص عليه في أي مادة في مدونة جوستينيان الرومانية ومفاده أنه إذا كان شيئاً ما يحمل الطابع الإجرامي في البداية، لا يمكن أن تُضفى عليه صفة قانونية بمرور الزمن.

إن حكومة صربيا والجبل الأسود وحكومة صربيا تعربان عن امتنانهما لإتاحة هذه الفرصة لهما للكلام عن هذه المسألة الهامة والمؤلمة، ألا وهي مسألة كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية صربيا والجبل الأسود على ملاحظاته.

لم يعد هناك متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

الخريطة فقط وليس من الناحية العملية، فإن حكومتي تؤيد ذلك. ونحن في البلقان لا بد أن نصبح أوروبيين من الداخل. وعلينا أن نبدأ العمل وأن نفكر بطريقة أوروبية؛ هذا شرط علينا الوفاء به لكي تقبلنا أوروبا. إن التكافل بين الدول والأمم والثقافات والأديان هو المستقبل. أما الاستقلال الذي يستقي جذوره من محاولات الماضي المتمثلة في الهيمنة الإثنية والدينية فلا بد وأن تصبح جزءاً من الماضي.

ثانياً، اسمحوا لي بأن أتقل إلى مسألة الخصخصة. بالطبع، إن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو والسيد هولكيري يجب أن يتوخيا الحذر لأننا في كوسوفو نحتاج قبل كل شيء إلى استعادة القانون. فبعد الحرب العالمية الثانية أخذ الشيوعيون الأرض والممتلكات والبيوت من الناس والمؤسسات التي كانت مناهضة للشيوعية. والبعض قد يقول الآن، حسناً، هذا حصل قبل أمد بعيد. ولكن كلا - إن استعادة القانون يجب أن تكون شرطاً للخصخصة.

إن الضحية الرئيسية لتلك الجريمة الشيوعية في كوسوفو كانت الكنيسة الصربية. ولا بد من إعادة أرض